

الجزء الأول

تأليف

العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني
رحمه الله تعالى
١٣١٣ — ١٣٨٦

قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه

محمد ناصر الدين الألباني

طبع
على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه

مقدمة المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه وحده أستعين

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وآله وصحبه وإخوانه أجمعين .

أما بعد : فإني أقدم اليوم إلى القراء الكرام كتاب « التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » ، تأليف العلامة المحقق الشيخ عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني رحمه الله تعالى ، بين فيه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة تجني الأستاذ الكوثري على أئمة الحديث ورواته ، ورميه إياهم بالتجسيم والتشبيه ، وطعنه عليهم بالهوى والعصبية المذهبية ، حتى لقد تجاوز طعنه إلى بعض الصحابة ، مصرحاً بأن أبا حنيفة رحمه الله رغب عن أحاديثهم ! وأن قياسه مقدم عليها ! فضلًا عن غمزه بفضل الأئمة وعلمهم ، فمالك مثلًا عنده ليس عربي النسب بل مولى ! والشافعي كذلك ، بل هو عنده غير فصيح في لغته ، ولا متين في فقهه . والامام أحمد غير فقيه عنده ! وابنه عبد الله مجسم ، ومثله الأئمة ابن خزيمة وعثمان بن سعيد الدارمي وابن أبي حاتم ، وغيرهم ، والإمام الدارقطني عنده أعمى ضال في المعتقد ، متبع للهوى ، والحاكم شيعي مختلط اختلاطاً فاحشاً !!! وهكذا لم يسلم من طعنه حتى مثل الحميدي ، وصالح بن محمد الحافظ وأبي زرعة الرازي وابن عدي وابن أبي داود والذهبي وغيرهم !

ثم هو إلى طعنه هذا يضعف الثقات من الحفاظ والرواة ، وينصب العداوة بينهم وبين

أبي حنيفة لمجرد روايتهم عنه بعض الكلمات التي لا تروق لعصبية الكوثري وجوده المذهبي . وهو في سبيل ذلك لا يتورع أن يعتمد على مثل ابن النديم الوراق وغيره ممن لا يعتد بعلمه في هـذا الشأن . وهو على النقيض من ذلك يوثق الضعفاء والكذابين ، إذا رووا ما يوافق هواه ! وغير ذلك مما سترى تفصيله في هذا الكتاب بإذن الله .

ومنه يتبين للناس ما كان خافياً عليهم من حقيقة الكوثري ، وأنه كان يجمع في نفسه بين صفتين متناقضتين : فهو في الفقهيات وعلم الكلام مقلد جامد ، وفي التجريح والتعديل ، والتوثيق والتضعيف ، وتصحيح الحديث وتوهينه ، ينحو منحى المجتهد المطلق ، غير أنه لا يلتزم في ذلك قواعد أصولية ، ولا منهجاً علمياً ! فهو مطلق عن كل قيد وشرط ! لذلك فهو يوثق من من شاء من الرواة ولو أجمع أئمة الحديث على تكذيبه ، ويضعف من شاء ممن أجمعوا على توثيقه ، ويصرح بأنه لا يثق بالخطيب وأبي الشيخ ابن حيان ونحوهما ، ويضعف من الحديث ما اتفقوا على تصحيحه ، ولو كان مما خرجه الشيخان في « صحيحيهما » ولا علة قادحة فيه . ويصحح ما يعلم كل عارف بهذا العلم أنه ضعيف بل موضوع مثل حديث « أبو حنيفة سراج أمتي » ! إلى غير ذلك من الأمور التي ستتجلى للقارىء الكريم ، مبرهناً عليها من كلام الكوثري نفسه في هذا الكتاب العظيم ، بأسلوب علمي متين ، لا وهن فيه ، ولا خروج عن أدب المناظرة ، وطريق المجادلة بالتي هي أحسن ، بروح علمية عالية ، وصبر على البحث والتحقيق كاد أن يبلغ الغاية ، إن لم أقل : بلغها . كل ذلك انتصاراً للحق ، وقمعاً للباطل ، لا تعصباً للمشايخ والمذهب ، فرحم الله المؤلف ، وجزاه عن المسلمين خيراً .

هـذا . وقد قمت على طبع الكتاب برغبة من فضيلة الشيخ محمد نصيف بارك الله في حياته ، وعلقت عليه في بعض المواطن التي رأيت من الفائدة التعليق عليها ، وميزت هـذه التعليقات بالرمز لها بـ (ن) . وفي القسم الرابع من الكتاب تعليقات أخرى بقلم فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة حفظه الله تعالى ، رمزت لها بـ (م ع) ، وقد أصرح باسمه ، وما كان من التعليقات خلواً عن الرمز فهي للمؤلف على الغالب وكان فضيلة الشيخ محمد عبد الرزاق قد

ألحق بقلمه بعض الجمل بأصل الكتاب بالحبر الأحمر ، فنزلت بها إلى التعليق عازياً لها إليه ، وقد لا أفعل ، فأجعلها بين معكوفين [ ] ، وإنما فعلت ذلك لأن الأمانة العلميه تقتضي ذلك ولأن ذلك رغبة المؤلف كما جاء على الوجه الأول من القسم المشار إليه ونصه :

« يقول المؤلف : إذا علق أحـد على كتابه فليكن التعليق منفصلاً عن كلامه وعليه توقيعه » .

وكتب الشيخ عبد الرزاق حمزه تحته ما نصه :

« قرأت الكتاب المذكور (القائد إلى تصحيح العقائد) وعلقت عليه بعض تعليقات بالقلم الأحمر في أسفل بعض الصفحات ، ولم أصحح في صلبه سوى بعض كلمات وقعت غلطاً في آيات قرآنية ، سهواً من الكاتب ، وللمؤلف حواش مذيلة بلفظ « المؤلف » ، ومالم يذيل بهذا اللفظ فهي تعليقاتي أنا محمد عبد الرزاق حمزة ، لي غنمها ، وعلي غرمها وتبعتها . والله المستعان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . وقد ذيلت على الكتاب بآخره تذييلاً نافعاً إن شـاء الله تعالى . محمد عبد الرزاق حمزة » .

وأقول : قد وقع في الكتاب وذيله والتعليق عليه بعض الأغلاط ، صححتها ، ونبهت على الأصل فيها ما أمكن ، وسقطت بعض الألفاظ من بعض الآيات القرآنية في الذيل فأشرت إليها بجعلها بين معكوفين [ ] ، وقد يقع مثله في الكتاب أيضاً . والسهو من طبع الإنسان . وجل من لا يضل ولا ينسى .

وإن مما يلفت النظر ويدل على فضل المؤلف رحمه الله تعالى وإنصافه أنه أذن لفضيـلة الشيخ محمد عبد الرزاق بالتعليق على كتابه ونقده فيما يراه منتقداً منه . وقد تعقبه المؤلف في بعض المواطن ، وكان الصواب حليفه في الغالب ، وسكت في غيرها ، مما زاد في قيمة الكتاب وفائدته ، فجزى الله المؤلف والمعلق خيراً .

ثم إنه والكتاب على وشك تمام طبعه ، جاءني كتاب من فضيلة الشيخ محمد نصيف يبدي فيه رغبته بأن نعيد طبع رسالة « طليعة التنكيل » المؤلف رحمه الله تعالى ، وهي بمثابة المقدمة لهذا الكتاب « التنكيل » ، فوافق ذلك ما كان في نفسي من الرأي ، وكنت صرحت به لفضيلته حين عرض علي القيام على طبع الكتاب ، ولكن الشيخ حفظه الله وبارك فيه — لم ينشط لذلك يومئذ ، وما قدر يكن .

إن طبع « الطليعة » مع أصله « التنكيل » أمر هام لأنها أولاً كالمقدمة بالنسبة إليه كما ذكرنا . وثانياً : أن المؤلف يحيل عليها في الكتاب كثيراً ، ويشير إلى صفحاتها بالأرقام من الطبعة الأولى منها ، فقد كان الأنفع طبع الكتاب قبل الرسالة لنصحح الأرقام منه على وفق الطبعة الجديدة ، ولكن هكذا قدر .

وتداركاً لما فات ، فقد وضعت أرقام صفحات الطبعة الأولى على هامش هذه الطبعة تيسيراً على الطالب ، واضعاً رقم كل صفحة بجانب السطر الذي فيه أول كلمة منها مشيراً إليها بوضع محور / أمامها . فما على القارىء إلا أن يتتبع رقم الصفحة المحال عليها من الهامش فيجد البحث المنشود .

وقد اعتمدت في هذه الطبعة على الطبعة الثانية منها وذلك لأمرين :

الأول : أنه كان وقع فى الطبعة الأولى بعض الأخطاء نبه على أكثرها المصنف رحمه الله فيما سيأتي من « التنكيل » (١/١٠١ و ٢٧١) ؛ وذكر فيه زيادات وتصحيحات ينبغي إلحاقها بـ (الطليعة) ، فاستدركها المؤلف في الطبعة الثانية ، إلا جملة واحدة في سطور استدركتها أنا في هذه الطبعة ، كما ستراه ص (٢٠) .

والأمر الآخر : أن الطبعة الأولى كان قد أدرج فيها في المتن والتعليق ما ليس من كلام المصنف رحمه الله تعالى ، بخلاف الطبعة الثانية ، فقد جاء على الوجه الأول منها :

« طبع المرة الثانية بعد المقابلة على الأصل الذي كتبه المؤلف ، وإخراج ما أدرج في الطبعة الأولى من غير كلامه في المتن أو الحاشية ».

قلت : فهي طبعة منقحة ومزيدة بالنسبة إلى الأولى ، وطبعتنا هذه امتازت بكونها أشد تنقيحاً وأكثر فائدة .

هذا . ولعل من الحكمة في تقدير الله عز وجل طبع الرسالة بعد الكتاب ، أننا تمكنا فيها من استدراك تعليق هام على موضع من « التنكيل » لم يتيسر لنا تعليقه هناك ، فاستدركناه هنا كما ستراه في « الرسالة » (ص ٣٣) . والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

وأخيراً ، أسأل الله تعالى أن ينفع المسلمين بهذا الكتاب ، ويعرفهم بأثر أهل الحديث في خدمة الشريعة ، ويجزي المؤلف والمعلق والمنفق على طبعه خير الجزاء ، إنه خير مسؤول .

دمشق ٢١ رمضان سنة ١٣٨٦

محمد ناصر الدين الألباني

ترجمة المؤلف

رحمه الله تعالى (1)

بقلم

عبد الله بن عبد الرحمن ين عبد الرحيم المعلمي

هو عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن أبي بكر المعلمي العتمي اليماني .

ولد في أول سنة ١٣١٣ هـ بقرية (الحاقرة) من عزلة (الطفن) من مخلاف (رازح) من ناحية (عتمة) في اليمن ، وكفله والداه ، وكانا من خيار تلك البيئة ، وهي بيئة متدينة وصالحة ، ثم قرأ القرآن على رجل من عشيرته وعلى والده قراءة متقنة مجودة ، وقبل أن يختم القرآن ذهب مع والده إلى (بيت الريمي) حيث كان أبوه يمكث يعلم – أولادهم ويصلي بهم . ثم سافر إلى (الحجرية) حيث كان أخوه الأكبر محمد بن يحيى رحمه الله كاتباً في محكمتها الشرعية وأدخل في مدرسة للحكومة كان يعلم فيها القرآن والتجويد والحساب واللغة التركية (2) فمكث مدة فيها ، ومرض مرضاً شديداً ، فحوله أخوه إلى بيت أرملة هناك فرضته حتى شفاه الله تعالى بوصفة بلدية من رجل من أهل الصلاح هناك ، ثم جاء والده إلى (الحجرية) ، وسأله عما قرأ ؟ فأخبره ، فقال له : والنحو ؟ فأخبره أنه لم يقرأ النحو ، لأنه لايدرس في المدرسة ،

---

(١) نشرت في مجلة الحج الصادرة بمكة بالجزأ العاشر ١٦ ربيع الثاني سنة ١٣٨٦ صحيفتي ٦١٧ و ٦١٨ والعدد ١١ جمادى الأولى من السنة ذاتها .

أرسلها فضيلة الشيخ محمد نصيف جزاه الله خيراً . والتعليقات الآتية عليها لفضيلته .

(٢) في زمن كان اليمن تحت سلطة الحكومة العثمانية كانت تفتح في البلاد مدارس كانت فائدتها في الأكثر لتعليم أبناء الموظفين وكان خظ التعليم للغة التركية أكثر من اللغة العربية .

فكلم أخاه وأوصاه بقراءة النحو ، فقرأ عنده شيئاً من (شرح الكفراوي) على (الأجرومية) نحو أسبوعين . ثم سافر مع والده .

ثم اتجهت رغبته إلى قراءة النحو ، فاشترى بعض كتب النحو فلما وصل (بيت الريمي) وجد رجلاً يدعى أحمد بن مصلح الريمي فصارا يتذاكران النحو في عامة أوقاتها ، مستعينين بتفسيري الخازن والنسفي ، وأخذت معرفته تتقوى حتى طالع (المغني) لابن هشام نحو سنة ، وحاول تلخيص بعض فوائده المهمة في دفتر ، وحصلت له ملكة لابأس بها .

ثم ذهب إلى بلده (الطفن) ورأى والده أن يبقى هناك مدة ليقرأ على الفقيه العلامة الجليل أحمد بن محمد بن سليمان المعلمي — وكان متبحراً في العلم ، فلازمه ملازمة تامة ، وقرأ عليه الفقه والفرائض والنحو. ثم عاد إلى (بيت الريمي) وانكب على كتاب(الفوائد الشنشورية) في الفرائض بحل مسائله ، ويعرض مسائل أخرى ويحاول حلها ثم امتحانها وتطبيقها . وقرأ (المقامات) للحريري [1] وبعض كتب الأدب فأولع بالشعر فقرضه ، فجاء أخوه من (الحجرية) فأعجبه تحصيله في النحو والفرائض فتركه وسافر إلى (الحجرية) ، ثم استقدمه فسافر إليها ، وبقي هناك مدة لايستفيد فيها إلا حضوره بعض مجالس يتذاكر فيها الفقه . ثم رجع إلى (عتمة) وكان القضاء قد صار إلى الزيدية [2] وعين الشيخ علي بن مصلح الريمي كاتباً للقاضي ، فأنابه ، فلزم القاضي الذي هو السيد علي بن يحيى بن المتوكل (وكان رجلاً عالماً فاضلاً معمراً إلا أنه لم يقرأ عليه شيئاً ولا أخذ منه إجازة) ثم عين بعده القاضي السيد محمد بن علي الرازي وكتب عنده مدة . .

وله إجازة من صدر شعبة الدينيات وشيخ الحديث في كلية الجامعة العثمانية بـ (حيدر آباد الدكن) الشيخ عبد القدير محمد الصديقي القادري قال فيها بعد البسملة والحمد لله والصلاة على النبي الأعظم صلوات الله عليه :

---

(١) كانت قراءة مقامات الحريري يحفظها بعض الناس ويكثرون من قراءتها ، وهي لذيذة أحسن من الروايات الافرنجية .

(٢) حسب الاتفاق بين الحكومة العثمانية والامام يحيى أن قضاة المحاكم ينتخبهم الإمام .

« إن الأخ الفاضل والعالم العامل الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني قرأ علي من ابتداء « صحيح البخاري » و « صحيح مسلم » ، واستجازني ماورويته عن أساتذتي ، ووجدته طاهر الأخلاق طيب الأعراق ، حسن الروية جيد الملكة في العلوم الدينية ، ثقة عدلاً ، أهلاً للرواية بالشروط المعتبرة عند أهل الحديث ، فأجزته برواية « صحيح البخاري » و « صحيح مسلم » و « جامع الترمذي » و « سنن أبي داود » و « ابن ماجه » و « النسائي » و « الموطأ » لمالك رضي الله عنهم .

حرر بتاريخ ١٣ – القعدة – سنة ١٣٤٦ هـ »

أعمـــاله :

ثم ارتحل إلى (جيزان) سنة ١٣٢٩ والتحق بهـــا في خدمة السيد محمد الإدريسي أمير (عسير) حينذاك ، فولاه رئاسة القضاة ، ولما ظهر له من ورعه وعلمه وزهده وعدله لقبــه بـ (شيخ الإسلام) ؛ وكان إلى جانب القضاء يشتغل بالتدريس ، ومكث مع السيد محمد الإدريسي حتى توفي الإدريسي سنة ١٣٤١ هـ [٤] فارتحل إلى (عدن) ومكث فيها سنة مشتغلاً بالتدريس والوعظ . وبعد ذلك ارتحل إلى (الهنــد) وعين في دائرة المعارف العثمانية بـ (حيدر أباد الدكن) مصححاً لكتب الحديث وما يتعلق به وغيرها من الكتب في الأدب والتاريخ .

وبقي بها مدة ثم سافر منها إلى مكة المكرمة ووصل إليها في عام ١٣٧١ هـ وفي عام ١٣٧٢ هـ في شهر ربيع الأول منه بالذات عين أميناً لمكتبة الحرم المكي الشريف حيث بقي بهـــا

(٤) الإدريسي هو الامام السيد محمد بن علي بن السيد أحمد ابن إدريس المغربي الحسني الصوفي المشهور المتوفي ببلدة (صبياء) من بلاد (عسير) عام ١٢٠٣ هـ وكان السيد محمد المذكور ثار على الحكومة العثمانية في (عسير) وكاد يستولي على (أبها) عاصمة (عسير)،ولقي مساعدة من حكومتي إيطاليا وانكلترا بالمال والسلاح ؛ وأسس حكومة لم تعش إلا نحو عشرين سنة وقبل ثورته سافر إلى القــاهرة ، ودخل الأزهر ، واتصل بأهل طريقة جده المتصوفة في صعيد مصر والسودان وطبعوا مؤلفات جده السيد أحمد ابن إدريس في الأذكار والأوراد الصوفية وتمكن من العـــامة باسم الدين الاسلامي والتصوف أفيون الشعوب الجاهلة .

يعمل بكل جد وإخلاص في خدمة رواد المكتبة من المدرسين وطلاب العلم حتى أصبح موضع الثناء العاطر من جميع رواد المكتبة على جميع طبقاتهم بالاضافة إلى استمراره في تصحيح الكتب وتحقيقها لتطبع في دائرة المعارف العثمانية بالهند ، حتى وافاه الأجل المحتوم صبيحة يوم الخميس السادس من شهر صفر عام ألف وثلاثمائة وستة وثمانين من الهجرة بعد أن أدى صلاة الفجر في المسجد الحرام وعاد إلى مكتبة الحرم حيث كان يقيم وتوفي على سريره . رحمه الله .

مؤلفاته وما حققه من كتب :

مؤلفاته : ـ المطبوع منها :

١ — « طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » .

٢ — ورسالة في مقام إبراهيم وهل يجوز تأخيره .

٣ — و«الأنوار الكاشفة بما في كتاب « أضواء على السنة » من الزلل والتضليل والمجازفة »

٤ — ومحاضرة في كتب الرجال وأهميتها ألقيت في حفل ذكرى افتتاح دائرة المعارف بالهند عام ١٣٥٦ هـ .

مؤلفاته المخطوطة :

« التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل » في مجلدين تحت الطبع .

و « إغاثة العلماء من طعن صاحب الوراثة في الإسلام ».

ورسائل أخرى في مسائل متفرقة لم يسمها . [1] وديوان شعر وآخر ما قال في الشعر القصيدة التي رثا بها جلالة الملك عبد العزيز آل سعود — رحمه الله — والتي نشرت في (المنهل) العدد (٥٣) من السنة الرابعة عشرة .

---

(١) قلت : سيأتي في مواضع من « التنكيل » أن له « كتاب العبادة » ، و « أحكام الكذب » . ن

أما الكتب التي قام بتحقيقها وتصحيحها والتعليق عليها فهي :

١ — التاريخ الكبير للبخاري إلا الجزء الثالث .

٢ — وخطأ الإمام البخاري في تاريخه لابن أبي حاتم الرازي .

٣ — وتذكرة الحفاظ للذهبي .

٤ — والجرح التعديل لابن أبي حاتم الرازي أيضاً .

٥ — وكتاب موضح أوهام الجمع والتفريق للخطيب البغدادي .

٦ — والمعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة .

٧ — والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني .

٨ و ٩ — وآخر ما كان يقوم بتصحيحه كتابا « الإكمال » لابن ماكولا و« الأنساب » للسمعاني ، وصل إلى خمسة أجزاء ، تم طبعها وشرع في السادس من كل منهما حيث وافاه الأجل المحتوم . .

هذا بالإضافة إلى اشتراكه في تحقيق وتصحيح عدد من أمهات كتب الحديث والرجال وغيرها مع زملائه في دائرة المعارف العثمانية بـ (حيدر أباد) بـ (الهند) . وأهمها « السنن الكبرى » للبيهقي ، و « مسند أبي عوانة » و« الكفاية في علم الرواية » للخطيب البغدادي و« صفة الصفوة » لابن الجوزي و« المنتظم » لابن الجوزي أيضاً ، و « الأمالي الشجرية » :

١ — مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم للمولى أحمد بن مصطفى المعروف بطاش كبرى زاده طبعة أولى [1] .

٢ — تنقيح المناظر لذوى الأبصار والبصائر لكمال الدين أبي الحسن الفارسي .

٣ — الأمالي اليزيدية (فيها مراث وأشعار وأخبار ولغة وغيرها) .

(١) وقع في « المنهل » هنا وفي ما يأتي من الكتب بعض الأخطاء المطبعية استفدنا تصحيحها من فضيلة الشيخ سليمان الصنيع . جزاه الله خيراً . ن

٤ — عمدة الفقه لموفق الدين ابن قدامه (قابل الأصل وصححه وعلق عليه .

٥ — كشف المخدرات لزين الدين عبد الرحمن بن عبد الله المعلى ثم الدمشقي .

٦ — شرح عقيدة السفاريني .

٧ — موارد الظمآن إلى زوائد صحيح بن حبان .

٨ — الجواب الباهر في زوار المقابر . لابن تيمية (شارك في تحقيقه وإخراج أحاديثه) .

٩ — الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . لابن حجر العسقلاني .

١٠ — نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر . لعبد الحي بن فخر الدين الحسيني .

وغير ذلك رحمه الله وأسكنه فسيح جناته .





تأليف

العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي العتمي اليماني
رحمه الله تعالى
١٣١٣ — ١٣٨٦

قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه

محمد ناصر الدين الألباني

طبع
على نفقة الشيخ محمد نصيف وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه ، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأن محمداً عبده ورسوله ، اللهم صل على محمد ، وعلى آل محمد ، كما صليت على آل إبراهيم ، وبارك على محمد ، وعلى آل محمد ، كما باركت على آل إبراهيم ، إنك حميد مجيد .

أما بعـد : فاني وقفت على كتاب (تأنيب الخطيب) للأستاذ العلامة محمد زاهـد الكوثري ، الذي تعقب فيه ما ذكره الحافظ المحدث الخطيب البغدادي في ترجمة الإمام أبي حنيفة من (تاريخ بغداد) من الروايات عن الماضين في الغض من أبي حنيفة ، فرأيت الأستاذ تعدى ما يوافقه عليه أهل العلم من توقير أبي حنيفة وحسن الذب عنه – إلى ما لا يرضاه عالم متثبت من المغالطات المضادة للأمانة العلمية ، ومن التخليط في القواعد ، والطعن في أئمة السنة ونقلتها ، حـتى / تنـاول بعض أفاضل الصحابة والتابعين والأئمة الثلاثة مالكا والشافعي وأحمد وأضرابهم وكبار أئمة الحديث وثقات نقلته والرد لأحاديث صحيحة ثابتة ، والعيب للعقيدة السلفية ، فأساء في ذلك جداً حتى إلى الإمام أبي حنيفة نفسه ، فان من لا يزعم أنه لا يتأتى الدفاع عن أبي حنيفة إلا بمثل ذلك الصنيـع فساء ما يثني عليه ،[1] فدعاني ذلك إلى تعقيب الأستاذ فيما تعدى فيه ، فجمعت في ذلك كتاباً أسميته (التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل) ، ورتبته على أربعة أقسام :

(القسم الأول) في تحرير القواعد التي خلط فيها .

(الثاني) في تراجم الأئمة والرواة الذين طعن فيهم وهم نحو ثلثمائة فيهم أنس بن مالك رضي الله عنه ، وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام ، والأئمة الثلاثة ، وفيهم الخطيب ،

---

(١) كذا الأصل ، وفي الطبعة الأولى « بمثل الطعن في هؤلاء الاكابر فقد فضح وأساء الى من يريد الذب عنه بسوء صنيعه » .

وأدرجت في ذلك تراجم أفراد مطعون فيهم حاول توثيقهم ، ورتبت التراجم على الحروف المعجمة .

(الثالث) في الفقهيات ، وهي مسائل انتقدت على أبي حنيفة وأصحابه ، حاول الأستاذ الانتصار لمذهبه .

١١ (الرابع) في الاعتقاديات ذكرت فيه الحجة الواضحة لصحة عقيدة أئمة الحديث إجمالا . وعدة مسائل تعرض لها الأستاذ ، ولم أقتصر على مقصود التعقب ، بل حرصت على أن يكون الكتاب جامعاً لفوائد عزيزة في علوم السنة مما يعين على التبحر والتحقيق فيها .

وحرصت على توخي الحق والعدل ، واجتناب ما كرهته للأستاذ ، خلا أن إفراطه في إساءة القول في الأئمة جرأني على أن أصرح ببعض ما يقتضيه صنيعه .

وأسأل الله تعالى التوفيق لي وله .

والكتاب على وشك التمام[1] ، وهذه (طليعة) له أعجلها للقراء شرحت فيها من مغالطات الأستاذ ومجازفاته ، وذلك أنواع .

— ١ —

فمن أوابده تبديل الرواة ، يتكلم في الأسانيد التي يسوقها الخطيب طاعناً في رجالها واحداً واحداً ، فيمر به الرجل الثقة الذي لا يجد فيه طعناً مقبولا فيفتش الأستاذ عن رجل آخر
١٢ يوافق ذلك الثقة في الاسم واسم / الأب ويكون مقدوحاً فيه ، فاذا ظفر به زعم أنه هو الذي في السند[2] .

فمن أمثلة ذلك :

---

(١) قلت قد تم والحمد لله ، وقد وفق الله فضيلة الشيخ محمد نصيف وشركاءه للسعي لنشره والانفاق على طبعه جزاهم الله خيراً ، وهو الذي يلي « الطليعة » . ن .

(٢) وقع له هذا في « تأنيبه » في اثني عشر موضعاً أو أكثر كلها تروج رأيه ، ولم يقع له فيما يخالف رأيه موضع واحد . وهكذا في الضروب الأخرى ، فمن السخرية بعقول الناس أن يقال : أخطأ ووهم !

١، ٢ ـ صالح بن أحمد، ومحمد بن أيوب. قال الخطيب في (التاريخ) (ج ١٣ ص ٣٩٤) « أخبرنا محمد بن عيسى بن عبد العزيز البزاز بهمذان حدثنا صالح بن أحمد التميمي الحافظ حدثنا القاسم بن أبي صالح حدثنا محمد بن أيوب أخبرنا إبراهيم بن بشار قال سمعت سفيان ابن عيينة .... »

تكلم الأستاذ في هذه الرواية ص ٩٧ من (التأنيب) فقال: « في سنده صالح بن أحمد التميمي، وهو ابن أبي مقاتل القيراطي هروي الأصل، ذكر الخطيب عن ابن حبان أنه كان يسرق الحديث .... والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهبت كتبه بعد الفتنة، فكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره كما قاله العراقي، ونقله ابن حجر في (لسان الميزان)، ومحمد بن أيوب ابن هشام الرازي كذبه أبو حاتم، ولا أدري كيف يسوق الخطيب مثل ذلك الخبر بمثل السند المذكور، ولعل الله سبحانه طمس بصيرته ليفضحه فيما يدعي / أنه المحفوظ عند النقلة ٩٣ بخذلانه المكشوف في كل خطوة.

(أقول) أما صالح فهو صالح بن أحمد، وهو موصوف في السند نفسه بأنه.

(١) تميمي.

(٢) وحافظ.

(٣) ويظهر أنه همذاني لأن شيخه والرواي عنه همذانيان.

(٤) ويروي عن القاسم بن أبي صالح.

(٥) ويروي عنه محمد بن عيسى بن عبد العزيز.

(٦) وينبغي بمقتضى العادة أن يكون توفي بعد القاسم بمدة.

(٧) وينبغي بمقتضى العادة أن لا يكون بين وفاته ووفاة لراوي عنه مدة طويلة مما يندر مثله.

وهذه الأوجه كلها منتفية في حق القيراطي، فلم يوصف بأنه تميمي، ولا بأنه حافظ وإن قيل كان يذكر بالحفظ، فان هذا لا يستلزم أن يطلق عليه لقب (الحافظ)، ولم يذكر أنه

همذاني، بل ذكروا أنه هروي الأصل سكن بغداد [1] ولم تذكر له رواية عن القاسم [2] ولا لمحمد بن عبد العزيز رواية عنه، [3] [والظاهر أنه جيء به إلى بغداد طفلاً، أو ولد بها، فإن في ترجمته من (تاريخ بغداد) ذكر جماعة من شيوخه وكلهم عراقيون من أهـل بغداد والبصرة ونواحيها، أو ممن ورد على بغداد، وسماعه منه قديم، فمن شيوخه البغداديين يعقوب الدروقي المتوفي سنة ٢٥٢ [4]، ويوسف بن موسى القطان المتوفي ٢٥٣، ومن البصريين محمد ابن يحيى بن أبي حزم القِطَعي المتوفي سنة ٢٥٣، وصـرح الخطيب في ترجمة فضلك الرازي بأن ابن أبي مقاتل بغدادي فلا شأن له من جهة السماع بهمذان ولا بهراة] . [5] وكانت وفاته سنة ٣١٦ هـ، أي قبل وفاة القاسم باثنتين وعشرين سنة، وقبل وفاة محمد بن عيسى بن عبد العزيز بمائة وأربع عشرة سنة .

١٤ / ومن اطلع على (التأنيب) وغيره من مؤلفات الأستاذ علم أنه لم يؤت من جهل بطريق الكشف عن تراجم الرجال الواقعين في الأسانيد، ومعرفة كيف يعلم انطباق الترجمة على المذكور في السند من عدم انطباقها، ولا من بخل بالوقت ولا سآمة للتفتيش، فلا بد أن يكون قد عرف أكثر هذه الوجوه إن لم نقل جميعها، وبذلك علم لا محالة أن صالح بن أحمد الواقع في السند ليس بالقيراطي فيحمله ذلك على مواصـلة البحث، فيجد في (تاريخ بغداد) نفسه في الصفحة اليسرى التي تلت الصفحة التي فيها ترجمة القيراطي، وقد نقل الكوثري عنها، سيجد

(١) بل هو بغدادي، صرح به الخطيب ١٢ / ٣٦٧، وشيوخه عراقيون أو وافدون الى العراق .

(٢) والقيراطي متهم بسرقة الحديث، وإنما يحمله على ذلك ترفعه أن يروي عن أقرانه فمن دونهم، وشيوخه توفوا سنة ٢٥٢ أو نحوها وأقدم شيخ سمي للقاسم توفي سنة ٢٧٧، وشيخه في هذه الحكاية توفي سنة ٢٩٤، فكيف يروي سارق الحديث عن أصغر منه بنحو خمس عشر سنة عن أصغر من شيوخ السارق بنحو أربعين سنة ؟

(٣) بل لم يدركه، فان شيوخ محمد توفوا سنة ٣٧٥ فما بعدها إلا واحداً منهم يظهر أنه توفي قبلها بقليل، وذلك بعد وفاة القيراطي بنحو ستين سنة .

(٤) وقع فيما يأتي من « التنكيل » ٢٠٢ خطأ .

(٥) زيادة استدركها المصنف رحمه الله فيما يأتي من « التنكيل » (١ / ٢٧١) أمر أن تزاد هنا . ن

ثمة رجلاً آخر « صالح بن أحمد بن محمد أبو الفضل التميمي الهمذاني قدم بغداد وحدث بها عن ... والقاسم بن بندار (وهو القاسم بن أبي صالح كما في ترجمته من (لسان الميزان) ، وقد نقل الاستاذ عنها) .... وكان حافظاً فهماً ثقة ثبتاً .... » . ولهذا الحافظ ترجمة في (تذكرة الحفاظ) ج ٣ ص ١٨١ وفيها في أسماء شيوخه « القاسم بن أبي صالح » وفيها ثناء أهل العلم

٩٥ عليه ، وفيها أن وفاته سنة ٣٨٤ ، وذكره / ابن السمعاني في (الأنساب) الورقة ٥٩٢ ، وذكر في الرواة عنه أبا الفضل محمد بن عيسى البزاز ، وإذ كانت وفاة هذا الحافظ سنة ٣٨٤ فهي متأخرة عن وفاة القاسم بست وأربعين سنة ، ومتقدمة على وفاة محمد بن عيسى بست وأربعين سنة ، ومثل هذا يكثر في العادة في الفرق بين وفاة الرجل ووفاة شيخه ووفاة الراوي عنه ، فاتضح يقيناً أن هذا الحافظ الفهم الثقة الثبت هو الواقع في السند .

وقد عرف الكوثري هذا حق معرفته ، والدليل على ذلك :

أولاً : ما عرفناه من معرفته وتيقظه .

ثانياً : أن ترجمة التميمي قريبة من ترجمة القيراطي التي طالعها الكوثري .

ثالثاً : أن من عادة الكوثري ، كما يعلم من (التأنيب) ، أنه عندما يريد القدح في الراوي يتتبع التراجم التي فيها ذلك الإسم واسم الأب فيما تصل إليه يده من الكتب ، ولا يكاد يقنع بترجمة فيها قدح ، لطمعه أن يجد أخرى فيها قدح أشفى لغيظه .

٩٦ / رابعاً : في عبارة الكوثري « والقاسم بن أبي صالح الحذاء ذهبت كتبه بعد الفتنة ، وكان يقرأ من كتب الناس وكف بصره ، قاله العراقي ، ونقله ابن حجر في (لسان الميزان)».

والذي في (لسان الميزان) جزء ٤ ص ٤٦٠ :

« (ز) — قاسم بن أبي صالح بندار الحذاء ... روى عنه إبراهيم بن محمد بن يعقوب وصالح بن أحمد الحافظ .... قال صالح كان صدوقاً متقناً لحديثه وكتبه صحاح بخطه ، فلما وقعت الفتنة ذهبت عنه كتبه فكأن يقرأ من كتب الناس وكف بصره ، وسماع المتقدمين عنه أصح » .

وحرف (ز) أول الترجمة إشارة إلى أنها من زيادة ابن حجر . كما نبه عليه في خطبة « اللسان » وذكر هناك أن لشيخه العراقي ذيلا على الميزان ، وأنه إذا زاد ترجمة في (اللسان) فما كان من ذيل شيخه العراقي جعل في أول الترجمة حرف (ذ) وما كان من غيره جعل حرف (ز) فعلم من هذا أن ترجمة القاسم من زيادة ابن حجر نفسه لا من ذيل العراقي .

وهب أن الكوثري وهمَ في هذا ، فالمقصود هنا أن الذي في الترجمة من الكلام في
١٧ القاسم هو من كلام الراوي / عنه صالح بن أحمد الحافظ ، فلماذا دلس الكوثري النقل وحرفه ونسبه إلى العراقي ؟

الجواب واضح ، وهو أن الكوثري خشي إن نسب الكلام إلى صالح بن أحمد الحافظ أن يتنبه القارىء فيفهم أن صالح بن أحمد الحافظ هذا هو الواقع في سند الخطيب وليس هو القيراطي لوجهين :

(الأول) أن القيراطي مطعون فيه ، فلم يكن الحفاظ ليعتدوا بكلامه في القاسم ، وكذلك الكوثري لم يكن ليعتد بكلام القيراطي .

(الثاني) أن كلام صالح في الترجمة يدل أنه تأخر بعد القاسم ، والقيراطي توفي قبل القاسم باثنتين وعشرين سنة ، وبهذا يتبين أيضاً أن الكلام في القاسم لا يضره بالنسبة إلى رواية الخطيب ، لأنها من رواية صالح بن أحمد الحافظ نفسه عنه وهو المتكلم فيه ، فلم يكن ليروي عنه إلا ما سمعه منه من أصوله قبل ذهابها ، فأعرض الكوثري لهذين الغرضين عن صالح بن أحمد
١٨ الحافظ ، ونسب كلامه إلى العراقي وحذف من العبارة مافيه ثناء على القاسم ، وهذه / عادة له ستأتي أمثلة منها إن شاء الله تعالى .

والمقصود هنا إثبات أن الكوثري قد عرف يقيناً أن صالح بن أحمد الواقع في السند ليس هو بالقيراطي ، بل هو ذاك الحافظ الفهم الثقة الثبت [1] ، ولكن كان الكوثري مضطراً إلى

---

(١) وليس من شأن الأستاذ تقليد معظمه ولا لجنته ، وقد انتقدها ص ٥٦ في «تأنيبه» حيث لم يكن له هوى في موافقتهما . المؤلف .

قلت : هذا جواب منه على ما جاء في « الترحيب » ، فراجع كلامه والرد عليه بأوسع مما هنا فيما يأتي من « التنكيل » (١/٢٧٢ – ٢٧٣) ن

الطعن في تلك الرواية ، ولم يجد في ذاك الحافظ مغمزاً ، ووقعت بيده ترجمة القيراطي المطعون فيه وعرف أن هذا الفن أصبح في غـاية الغربة فغلب على ظنه أنه إذا زعم أن الواقع في السند هو القيراطي لا يرد ذلك عليه أحد ، فأما الله تبارك وتعالى فله معه حساب آخر والله المستعان .

* * *

وأما محمد بن أيوب فالكوثري يعلم أن المشهور بهذا الإسم في تلك الطبقة ، والمراد عند الإطلاق في الرواية هو الحافظ الجليل الثقة الثبت محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس ترجمته في (تذكرة الحفاظ) جزء ٣ صفحة ١٩٥ .

وقـد احتج الكوثري ص ١١٤ في معارضة ما رواه ابن أبي حاتم عن / أبيـه عن ١٩
ابن أبي سريج بما رواه الخطيب عن البرقاني عن أبي العباس بن حمـدان عن محمد بن أيوب عن ابن أبي سريج ، وذلك بناء من الكوثري على أن شيخ ابن حمدان هو محمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس لشهرته ، هـذا مع أنه لا يعرف لابن الضريس رواية عن ابن أبي سريج فأما روايته عن إبراهيم بن بشار فنص عليها المزي في ترجمة إبراهيم من (تهذيبه) قال :

« روى عنه .... ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس » .

فأما محمد بن أيوب بن هشام فمقل مرغوب عن الرواية عنه ، لا تعرف له رواية عن إبراهيم ابن بشار ولا للقاسم بن أبي صالح رواية عنه .

فقد بدل الكوثري عمداً في ذاك السند حافظين جليلين برجلين مطعون فيهما ، وصنع ما صنع في شأن القاسم بن أبي صالح ، وقد بان أنه ثقة وأن هذه الرواية من صحيح روايته .

ومن العجائب أن الكوثري ارتكب هذه الأباطيل وهو يعلم أن ذلك لا يغني عنه شيئاً ، ولو لم تتبين الحقيقة ، لأن ذلك الأثر ثابت عن إبراهيم بن بشار من غير هذه الطريق ، فقد ذكره ابن عبد البر في (الانتقاء) ص ١٤٨ / عن (تاريخ ابن أبي خيثمة) قال : « حدثنـا ٢٠
إبراهيم بن بشار .... » و (الانتقاء) تحت نظر الكوثري كل وقت كما يدل عليه كثرة نقله عنه في (التأنيب) .

وأعجب من هذا كله وأغرب قول الكوثري بعد تلك الأفاعيل:

ولا أدري كيف يسوق الخطيب .... ولعل الله سبحانه طمس بصيرته ليفضحه بخلانه المكشوف في كل خطوة » .

وهذا المترجى واقع ولكن بمن ؟!

٣ — أحمد بن الخليل ، قال الخطيب جزء ١٣ ص ٣٧٥ : « أخبرنا ابن الفضل أخبرنا عبد الله بن جعفر حدثنا يعقوب بن سفيان حدثنا أحمد بن الخليل حدثنا عبدة .... » ذكر الكوثري هذه الرواية ص٤٦ وقال : أحمد بن الخليل هو البغدادي المعروف بجور توفي سنة ٢٦٠ ، قال الدارقطني / ضعيف لا يحتج به ، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب . ٢١

أقول : الصواب في لقب البغدادي الذي تكلم فيه الدارقطني (حور) بالحاء المهملة كما ضبطه أصحاب (المشتبه) — والذي في (الميزان) و (اللسان) في وفاته (بقي إلى ما بعد الستين ومائتين) ولم يذكروا له رواية عن عبدة ، ولا ليعقوب بن سفيان رواية عنه ، وقد قال يعقوب بن سفيان كما في ترجمة أحمد بن صالح من (تهذيب التهذيب) : كتبت عن ألف شيخ وكسر كلهم ثقات .

وقبل ترجمة (حور) في (تاريخ بغداد) ترجمة رجل آخر هو (أحمد بن الخليل أبو علي التاجر البغدادي . . . . روى عنه . . . . ويعقوب بن سفيان) وهذا التاجر له ترجمة في (التهذيب) ، وفيها رواية يعقوب بن سفيان عنه ، وتوثيق الأئمة له وفيها :

« قلت : لم أر له في أسماء شيوخ النسائي ذكراً بل الذي فيه أحمد بن الخليل نيسابوري كتبنا عنه لا بأس به ، وقد قال الدارقطني : قديم ، لم يحدث عنه من البغداديين أحد / وإنما حديثه بخراسان فلعله سكن خراسان » . ٢٢

أقول : فكأن النسائي نسبه إلى مسكنه — فهذا هو الواقع في سند الخطيب ، لأنه هو الذي يروي عنه يعقوب بن سفيان ، ولأنه ثقة ، ويعقوب كتب عن الثقات ، ولأنه سكن خراسان .

وشيخه في السند عبدة ، وهو خراساني ، ولا ريب أن الكوثري عند تفتيشه عن أحمد

ابن الخليل وقف أولاً على ترجمة هذا التاجر وعرف أنه هو الواقع في السند ، ولكنه رآه ثقة ، وهو بالحاجة إلى الطعن في تلك الرواية فعدل عنه إلى ذاك الضعيف (حور) نعوذ بالله من الحور بعد الكور ، وهكذا تكون الأمانة !

٤ — محمد بن جبَّويه ، قال الخطيب (ج ٣ ص ٣٧٠) « جبريل بن محمد المعدل بهمذان حدثنا محمد بن حيويه (كذا) النخاس حدثنا محمود بن غيلان » ذكر الكوثري هذه الرواية ص ٣٤ وقال « في الطبعات الثلاث ، حيويه والصحيح جبويه ، هو ابن جبويه النخاس الهمذاني وقد كذبه الذهبي في (تلخيص المستدرك) حيث قال في حديث ميـنا : ابن جبويه / متهم بالكذب » . ٢٣

وذكر الخطيب جزء ١٣ صفحة ٣٨١ أثراً آخر بمثل السند المتقدم فقال الكوثري ص ٦٤ :

« ووقع في الطبعات الثلاث بلفظ حيويه ، وهو تصحيف كما سبق ، متهم بالكذب ، وقال الذهبي في (مشتبه النسبة) (كذا) [1] ومحمد بن جبويه الهمذاني عن محمود بن غيلان اهـ . لكن لا يمكن إدراكه لابن غيلان والخبر كذب ملفق » .

(أقول) قول الكوثري « لا يمكن إدراكه لابن غيلان » واضح الدلالة على أنه اطلع على وفاة هذا الرجل ، وليست مذكورة في (تلخيص المستدرك) ولا في (المشتبه) ، وإنما هي مذكورة في ترجمته من الكتب ، إذن فقد اطلع الكوثري على ترجمته ، وهذا واضح فانه يبعد أن يعثر الأستاذ على ما في (تلخيص المستدرك) بدون أن يقف على الترجمة ، وهبه عثر على ذلك قبل النظر في الترجمة ، فمن عادته أنه لا يشتفي بمثل ذلك الطعن بل يفتش على الترجمة لعله يجد فيها طعناً أشد من ذلك ، وكأنني بالكوثري أول ما نظر في هذا الرجل راجع (الميزان) و (اللسان) ، فوجد في الأول بين ترجمتي محمد بن حنيفة ومحمد بن حيدره « محمد بن حيويه بن المؤمـل الكرجي .... / قال الخطيب .... » ووجد في الثاني بين ترجمتي ٢٤
محمد بن حويطب ومحمد بن حيدره كما في الأول ، وزاد : « وروى أيضاً عن الدبري ....

(١) يشير المصنف رحمه الله إلى خطأ الكوثري في تسميته كتاب الذهبي بما ذكر، وانما هو « المشتبه» هكذا سماه المؤلف ، ثم أن موضوعه أعم من « مشتبه النسبة » . ن .

مات سنة ٣٧٣ وأورد له الحاكم في المستدرك حديثاً في مناقب فاطمة . فقال الذهبي : محمد بن حيويه الكرجي متهم بالكذب » ولما وجد الكوثري فيها « قال الخطيب » راجع (تاريخ بغداد) فوجد فيه ج ٥ ص ٢٣٣ في أواخر الحاء المهملة من آباء المحمدين ترجمة هذا الرجل ، ولما وجد في (اللسان) ذكر (المستدرك) راجع فضائل فاطمة عليهم السلام من المستدرك ، فوجد فيه جزء ٣ ص ١٦٠ « حدثنا أبو بكر محمد بن حيويه بن المؤمل الهمذاني حدثنا إسحاق .... » وفي (تلخيصه للذهبي) : « حدثنا محمد بن حيويه الهمذاني حدثنا إسحاق الدبري » ثم قال الذهبي : « ابن حيويه متهم بالكذب) . ولم يجد الأستاذ في هذه المراجع كلها ما يشعر بأن هذا هو الواقع في سند تينك الروايتين عند الخطيب ، بل وجد ما يدفع ذلك فانهم أرخو وفاة هذا الرجل سنة ٣٧٣ وشيخ الواقع في السند محمود بن غيلان وفاته سنة ٢٣٩ ، ومن هنا أخذ الأستاذ أنه لم يدركه، ثم راجع الكوثري (مشتبه الذهبي)
٢٥ لعله / يجد فيه ذكراً للواقع في السند فظفر بذلك « محمد بن جبويه الهمذاني عن محمود ابن غيلان » فعلم أن هذا هو الواقع في السند وأنه غير الكرجي .

أولا : لأنهم اتفقوا على أن أول اسم والد الكرجي حاء مهملة ، وكلهم من أئمة (المشتبه) ، ومنهم الذهبي نفسه في (الميزان) ، وهو الذي ضبط والد الراوي عن محمود بن غيلان بالجيم والموحدة .

ثانياً : لأن الذهبي يقول في ابن جبويه « عن محمود بن غيلان » والكرجي لم يدرك محموداً ، فانقسم الكوثري شطرين ، شطره [1] حقق أن الصواب في الواقع في السند (محمد بن جبويه) بالجيم والموحدة ، وشطره [1] مال مع الهوى ، فزعم أن الواقع في السند هو الذي اتهمه الذهبي !

وكنت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رمى فيها الزمان فشلت

٢٦ / وقد ذكر ابن ماكولا في (الأكمال) الرجلين فقال : « أما جبويه أوله جيم معجمة بعدها باء مشددة معجمة بواحدة ، فهو محمد بن جبويه بن بندار أبو جعفر الهمذاني النخاس ، يروي

---

(١) كذا في الطبعتين ، ولعل الصواب « شطر » في الموضعين . ن

عن محمود بن غيلان حدث عنه .... ». (وجبريل بن محمد) وقال فيمن أوله حاء مهملة (وأما حيويه بياء قبل الواو معجمة باثنتين من تحتها فهو ... ومحمد بن حيويه أبو بكر الكرجي ، يعرف بابن أبي روضة حدث عن ... و إسحاق الدبري » .

وعذر الكوثري أن ابن جبويه لم يطعن فيه أحد ، وهو مضطر إلى الطعن في تينك الروايتين ، وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

هذا والأثر الأول رواه محمود بن غيلان عن وكيع ، فقال الكوثري بعدما تقدم : « فلا يصح هذا الخبر عن وكيع بمثل هذا السند ، والذي صح عنه هو ما أخرجه الحافظ أبو القاسم بن أبي العوام صاحب النسائي والطحاوي في كتابه (فضائل أبي حنيفة وأصحابه) المحفوظ بدار الكتب المصرية وعليه خطوط كثير من كبار العلماء الأقدمين وسماعاتهم ، وهو من / مرويات السلفي حيث قال : حدثني محمد بن أحمد بن حماد قال حدثنا إبراهيم بن ٢٧
جنيد قال حدثنا عبيد بن يعيش قال حدثنا وكيع ... اه ، وأين هذا من ذاك ؟! فبذلك تبين ما في رواية الخطيب بطريق ابن جبويه الكذاب من الدخائل . هكذا يكون المحفوظ عند الخطيب ، نسأل الله العافية » .

(أقول) : المشهور من آل أبي العوام أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد ، ولاه العبيديون الباطنية القضاء بمصر ، فكان يقضي بمذهبهم ، ولم أر من وثقه ، روى عنه الشهاب القضاعي هذا الكتاب الذي ذكره الكوثري ، رواه أحمد عن أبيه عن جده على أنه تأليف الجد عبد الله بن محمد ، وقد فتشت عن تراجمهم ، فأما أحمد بن محمد فله ترجمة في (قضاة مصر) وفي (الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية) لعبد القادر القرشي ، ووعد القرشي أن يذكر أباه وجده ، ثم ذكر الجد فقال : « عبد الله بن محمد بن أحمد جد أحمد بن محمد بن عبد الله الإمام المذكور في حرف الألف ، ويأتي إبنه محمد » .

٢٨ هذا نص الترجمة بجذافيرها ، ولم أجد / فيها[1] ترجمة لمحمد ، فعبد الله هذا هو الذي

---

(١) أي في « الجواهر المضيئة » .

يقول الكوثري فيه (الحافظ صاحب النسائي والطحاوي) كأنه أخذ ذلك من روايته عنهما في ذاك الكتاب .

فأما أحمد فقد عرف بعض حاله ، وأما أبوه وجدّه فلم أجد لهما أثراً إلا من طريقه ، وأما محمد بن أحمد بن حماد [1] فترجمته في (لسان الميزان) ج ٥ ص ٤١ .

وأما إبراهيم بن جنيد فإن كان هو الرقي فمجهول كما في (لسان الميزان) جزء ١ ص ٤٥ . وإن كان هو إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي البغدادي ، نسب إلى جده فثقة ، لكن لم أر في ترجمته من (تاريخ بغداد) ذكر عبيد بن يعيش في شيوخه ، ولا محمد بن أحمد بن حماد في الرواة عنه ، وأما عبيد بن يعيش فذكره ابن حبان في الثقات وقال : « كان يخطىء » .

وعلى فرض صحة هذه الرواية فليس فيها ماينافي رواية الخطيب ، بل هما متفقتان في أصل
٢٩ المعنى ، غاية الأمر أن في رواية الخطيب زيادة ، وقد يكون وكيع قال مرة / كذا ، وقال مرة كذا ، وعلى فرض التنافي فرواية الخطيب أثبت ، والكوثري يتحقق ذلك ، ولكنه يفعل الأفاعيل ، ثم يبالغ في التهويل ، ثم يقول : « نسأل الله العافية » !

٥ — أبو عاصم ، قال الخطيب ج ١٣ ص ٣٩١ : « الأبار حدثنا الحسن بن علي الحلواني حدثنا أبو عاصم عن أبي عَوانة » فذكر الكوثري هذه الرواية ص ٩٢ ثم قال : وفيه أيضاً أبو عاصم العباداني وهو منكر الحديث .

(أقول) الكوثري يعلم أن الواقع في السند هو أبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد الثقة المأمون ، لأنه هو المشهور بأبي عاصم في تلك الطبقة والمراد عند الإطلاق ، وعنه يروي الحلواني كما في ترجمة الضحاك من (تهذيب التهذيب) وترجمة الحلواني من (تهذيب المزي) ، ولكن هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

وذكر الخطيب ج ٣ ص ٤٢٣ أثرين أحدهما من طريق أبي قلابة الرقاشي والآخر من
٣٠ طريق مسدد ، كلاهما عن / أبي عاصم عن سفيان الثوري ، فذكرهما الكوثري ص ٦٩ ثم قال : وربما يكون أبو عاصم في السندين هو العباداني وحاله معلومة .

---

(١) ق ت : وهو الدولابي صاحب كتاب « الكنى والأسماء » . ن

(فأقول) قد علم الكوثري أنه الضحاك بن مخلد النبيل الثقة المأمون ، فإنه المعروف بالرواية عن الثوري كما في ترجمته من (تهذيب التهذيب) ، وترجمة الثوري من (تهذيب المزي) وعنه يروي أبو قلابة الرقاشي كما في ترجمته من (تاريخ بغداد) ج ١٠ ص ٤٢٥ ، وقد تغلب الكوثري هنا على هواه إلى حد ما ، إذ اقتصر على قوله : « وربما » ، ولم يجزم كعادته .

٦ – أحمد بن إبراهيم . قال الخطيب ج ١٣ ص ٣٨١ : « الأبار أخبرنا أحمد بن إبراهيم قال قيل لشريك . . . » .

ذكر الكوثري هذه الرواية ص ٦١ ثم قال : وأما أحمد بن إبراهيم فهو النكري ولفظه لفظ الانقطاع ، ولم يدرك شريكاً إلا وهو صبي .

(فأقول) أول مذكور ممن يقال له أحمد بن إبراهيم في (تاريخ بغداد) ، و (تهذيب التهذيب) « أحمد بن إبراهيم بن خالد / الموصلي . . » وذكر الخطيب سماعه من شريك ، ٣١
وذكر المزي في (التهذيب) شريكاً في شيوخه ، ويعلم من تاريخ وفاته والنظر في مولد الأبار أن الأبار أدركه إدراكاً واضحاً وهو معه في بلد ، وبذلك يعلم أنه هو الواقع في السند ، ولكن الكوثري رأى هذا ثقة فالتمس غيره ممن تتهيأ له المغالطة به ويكون فيه مطعن فلم يجد إلا النكري وهو ثقة أيضاً لكن كان صغيراً عند وفاة شريك ، ولم تذكر له رواية عن شريك ، فقنع الكوثري بهذا ، وهكذا تكون الأمانة عنده !

وأما قوله : « لفظ انقطاع » فيرده أن أحمد بن إبراهيم الموصلي ثقة ، وقد ثبت سماعه من شريك ، ولم يكن مدلساً ، فروايته عن شريك محمولة على السماع كما هو معروف في علوم الحديث ، وأصول الفقه ، وسيأتي شرح هذه القاعدة وبعض دقائقها في القسم الأول من (التنكيل) إن شاء الله تعالى .(١)

٧ – أبو الوزير . قال الخطيب (ج ١٣ ص ٣٨٤) / « عبد الله بن محمد المروزي ، ٣٢
قال سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاذ يقول : سمعت أبا الوزير أنه حضر عبد الله بن المبارك . . » .

---

(١) انظر ج ١ ص ٧٨ – ٨٣ من « التنكيل » . ن

ذكر الكوثري هذه الرواية ص ٦٩ ثم قال: عبد الله بن محمود مجهول الصفة، وكذا أبو الوزير عمر بن مطرف.

أقول: عبد الله بن محمود من الحفاظ الأثبات كما يأتي في نوع[1] — ٧ — من هذه الطليعة إن شاء الله تعالى.

وأما أبو الوزير فكيف يزعم الأستاذ أنه عمر بن مطرف، مع أن عمر بن مطرف لم يعرف برواية أصلا، وإنما ذكر اسمه في نسب ابنيه إبراهيم ومحمد.

وقد قال الكوثري ص ٨٣: «قاعدة ابن المبارك في الفقه ...» وإنما أخذ ذلك مما رواه الخطيب ج ١٣ ص ٣٤٣ «أبو حمزة المروزي قال سمعت ابن أعيَن أبا الوزير». وعادة الكوثري في الصبر على التنقيب تقضي بأنه قد راجع (الكنى) الدولابي فوجد فيه جزء ٢ صفحة ١٤٧ «أبو الوزير محمد بن أعين المروزي روى عن ابن المبارك» فبادر الأستاذ إلى نظر
٣٣ هذا الإسم في (تهذيب التهذيب) فوجد فيه جزء ٩ ص ٦٦ «محمد بن أعيَن / أبو الوزير المروزي خادم ابن المبارك، روى عنه وعن ابن عيينة وفضيل بن عياض، وخلق وعنه أحمد وإسحاق ... ومحمد بن عبد الله بن قهزاذ وآخرون، قال أبو علي محمد بن علي بن حمزة المروزي: يقال إن عبد الله أوصى إليه، وكان من ثقاته وخواصه، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقد ذكره ابن أبي حاتم ج ٣ ق ٢ صفحة ٢٠٧ فقال: «وَصِيُّ ابن المبارك». فعلم الكوثري يقيناً أن هذا هو الواقع في السند، ولكنه لم يجد فيه مغمزاً لأن ثقة ابن المبارك به واعتماده عليه توثيق، ورواية الإمام أحمد عنه توثيق لما عرف من توقي أحمد،[2] ومع ذلك توثيق ابن حبان، ولم يعارض ذلك شيء، ففزع الكوثري إلى التبديل كعادته، فزعم أن

(١) في الطبعتين (فرع) والصواب ما أثبتنا.

(٢) كان ابن المبارك رجل دين ودنيا فلم يكن ليثق في شئونه في حياته وفي مخلفاته بعد وفاته إلا بعدل أمين يقظ، وهذا توثيق عملي قد يكون أقوى من القولي، والإمام أحمد لا يروي إلا عن ثقة عنده، صرح به شيخ الإسلام ابن تيمية، والسبكي في «شفاء السقام» والسخاوي في «فتح المغيث» ص ١٣٤ ويقتضيه ما في «تعجيل المنفعة» صفحة ١٥ و ١٩ وفي ترجمة عامر بن صالح ما يدل على ذلك.

أبا الوزير الواقع في السند هو عمر بن مطرف لأنه لم يجد في كنى (التهذيب) ذكراً لأبي الوزير ، فطمع أن من يتعقبه لايهتدي إلى ترجمة محمد بن أعين !

ثم رأى في الأبناء من (التهذيب) « ابن وزير جماعة منهم محمد » فرجع إلى من يقال (محمد بن الوزير) فوجد جماعة ووجد معهم « محمد بن أبي الوزير هو محمد بن عمر ، تقدم » / فنظر ترجمته فاذا هو محمد بن عمر بن مطرف ، فمن هنا أخذ الكوثري اسم عمر بن مطرف ٣٤
والله أعلم .

وهكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

* * *

٨ - محمد بن أحمد بن سهل : قال الكوثري صفحة ٦٣ : « وهناك رواية : وهي مارواه هبة الله الطبري في (شرح السنة) عن محمد بن أحمد بن سهل (الأصباغي) عن محمد بن أحمد ابن الحسن أبي علي بن الصواف .... »

كذا فسر الكوثري من عنده بقوله : « الأصباغي » ، مع أن الأصباغي سكن دمشق وهو مقل لا يعرف له رواية عن ابن الصواف ، ولا لهبة الله رواية عنه ولا لقاء ، واقتصر الخطيب في ترجمته ج ١ ص ٣٠٧ على قوله : « سكن دمشق وحدث بها عن محمد ابن الحسين البستنبان ، وروى عنه أبو الفتح بن مسرور » .

ومعرفة الكوثري ويقظته تقتضي أن يكون قد شعر بهذا وفتش ، فعلم أن شيخ هبة الله في السند هو محمد بن / أحمد بن فارس بن سهل أبو الفتح بن أبي الفوارس الحافظ الثقة الثبت ٣٥
وترجمته في (تاريخ بغداد) ج ١ ص ٣٥٢ وفيها « سمع من .... وأبي علي بن الصواف ... حدث عنه .... وهبة الله بن الحسن الطبري » .

وإنما أسقط هبة الله في ذاك السند اسم الجد على ما عرف من عادة المحدثين في تفننهم في ذكر شيوخهم الذين أكثروا عنهم .

٩ - محمد بن عمر ، قال الخطيب (ج ١٣ ص ٤٠٥) : « محمد بن الحسين بن حميد ابن الربيع حدثنا محمد بن عمر بن دليل قال : سمعت محمد بن عبيد الطنافسي .... »

ذكر الكوثري هذه الرواية ص ١٢٦ وقال : « محمد بن عمر هو ابن وليد التميمي ، وقد تصحف « وليد » إلى « دليل » في الطبعات كلها ، ويقول عنه ابن حبان : يروى عن مالك ما ليس من حديثه » .

أقول : لم يذكروا في ترجمة محمد بن عمر بن وليد التيمي الذي تكلم فيه ابن حبان
٣٦ وغيره أنه يروي عن محمد بن عبيد / الطنافسي ، ولا أنه يروي عنه محمد بن الحسين بن حميد ابن الربيع وأراه أقدم من ذلك ، فإنه يروي عن المتوفين حوالي سنة ١٨٠ هـ ، كمسلم بن خالد ، ومالك ، وهشيم ، فيبعد أن ينزل إلى محمد بن عبيد المتوفي سنة ٢٠٤ ، ولم يذكروا روايا عن التيمي هذا إلا أبا زرعة المولود سنة ٢٠٠ ، ويبعد أن يكون أدركه ، أعني التيمي هذا ، محمد بن الحسين بن حميد الذي أقدمُ من سُمي من شيوخه موتاً أبو سعيد الأشج المتوفى سنة ٢٥٧ ، فالأقرب أن يكون الواقع في السند هو محمد عمر بن وليد الكندي الكوفي ، يروي عن الكوفيين المتوفين حوالي سنة مائتين ، وأقدم من سمي من شيوخه محمد بن فضيل المتوفي سنة ١٩٥ .

وذكر ابن أبي حاتم هذا الكندي فقال : « كتب عنه أبي في الرحلة الثالثة بالكوفة ، وقدمنا الكوفة سنة ٢٥٥ وهو حي فلم يقض لنا السماع منه » وقال النسائي : « لا بأس به » » وذكره ابن حبان في الثقات . فهذا كوفي يروي عن أقران محمد عبيد ـ ومحمد بن عبيد كوفي وقد أدركه ـ أعني الكندي ـ محمد بن حسين بن حميد بن الربيع وهو كوفي أيضاً ،
٣٧ وهذا لا يخفى / على الكوثري لكنه لم يجد في هذا مغمزاً فعدل إلى التيمي المطعون فيه لحاجة الكوثري إلى الطعن في تلك الرواية ، والله المستعان .

١٠ – محمد بن سعيد . قال الخطيب (ج ١٣ ص ٣٧٥) : « .... محمود بن غيلان حدثنا محمد بن سعيد عن أبيه .... » فذكر الكوثري هذه الرواية ص ٤٧ ثم قال : محمد ابن سعيد هو ابن مسلم الباهلي ، وقد قال ابن حجر عنه في (تعجيل المنفعة) : منكر الحديث مضطربه ، وقد تركه أبو حاتم ووهاه أبو زرعة فقال ليس بشيء . اهـ وإلى الله نشكو من هؤلاء الرواة الذين لا يخافون الله ، وهكذا يكون المحفوظ عند الخطيب » .

أقول : هذا يصلح أن يعد نوعاً مستقلا من مغالطات الكوثري وهو اغتنام الخطأ الواقع في بعض الكتب إذا وافق غرضه ، والذي في (تعجيل المنفعة) ص ٣٢٤ « محمد سعيد الباهلي البصري الأثرم عن سلام بن سليمان القارىء ، وعنه أبو بكر محمد بن عبد الله جار عبد الله بن أحمد وشيخه ويعقوب بن سفيان ومحمد بن غالب تمتام وجماعة منهم أبو حاتم ثم تركه وقال: هو منكر الحديث مضطرب الحديث ووهاه / أبو زرعة ، فقال ليس هو بشيء » فهذه الترجمة ٣٨
فيها تخليط لا أدري أعن سقط نشأ أم عن غلط ، وهذا الذي تكلموا فيه ليس هو محمد بن سعيد بن سلم ، ولا هو باهلي ، بل هو محمد بن سعيد بن زياد أبو سعيد القرشي الكزبري البصري الأثرم ، ذكره البخاري في (التاريخ) (ق ١ ج ١ ص ٩٦) « محمد بن سعيد القرشي البصري . . . » وذكره ابن أبي حاتم في كتابه (ج ٣ ق ٢ ص ٢٦٤) « محمد بن سعيد بن زياد القرشي أبو سعيد المصري (البصري) الأثرم سكن بغداد ، سمع منه أبي ولم يحدث عنه، سمعته يقول: هو منكر الحديث مضطرب الحديث ، سألت أبا زرعة عنه فقال: ضعيف الحديث وليس بشيء » وله ترجمة في (تاريخ بغداد) ج ٥ ص ٣٠٥ وفي (الميزان) و (اللسان) ، ولا أشك أن الكوثري عرف ذلك وعرف أن ما في (التعجيل) تخليط ، ولكن إذا كان الكوثري يصطنع المغالطات اصطناعاً كما مر فكيف لايغتنم ما جاء عفواً ؟ والذي يظهر أن هناك محمد بن سعيد الباهلي / يروي عن سلام بن سليمان القارىء وعنه محمد بن عبد الله ٣٩
جار عبد الله بن أحمد ، فاختلطت في (التعجيل) ترجمة هذا بترجمة محمد بن سعيد بن زياد القرشي الكزبري البصري الأثرم ، فأما الواقع في السند فهو كما قال الكوثري محمد بن سعيد بن سلم الباهلي ، ولم يطعن فيه أحد ، وتأمل قول الكوثري : « وإلى الله نشكو . . . »!

١١ — أبو شيخ الأصبهاني ، قال الخطيب (ج ١٣ ص ٣٨٤) : « محمد بن عبد الله الشافعي قال : حدثني أبو شيخ الأصبهاني حدثنا الأثرم » وقال ج ١٣ ص ٤١١ : « محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي حدثنا أبو شيخ الأصبهاني حدثنا الأثرم » أشار الكوثري ص٦٩ إلى الرواية الأولى وقال : « في سنده أبو شيخ الأصبهاني ضعفه بلديه الحافظ أبو أحمد العسال ، وله ميل إلى التجسيم » ، وأشار ص ١٤١ إلى الرواية الثانية وقال : « في سنده

٤٠ أبو الشيخ الأصبهاني وقد ضعفه العسال » . (١) وذكر / الكوثري ص ٤٩ حكاية في

(١) هذا التضعيف لم يثبت عن العسال ، وقد تعقبه المؤلف في « التنكيل » بأنه لم يظفر به عن العسال ، وقال هناك (١/٩ - ٣) :

« وقد كنت كتبت إلى بعض أهل العلم أسألهم ، فلم أحصل على خبر إلا أن أحدهم أخبرني أنه أجتمع بالاستاذ الكوثري نفسه »

هذا آخر كلامه ، لم يذكر نتيجة الاجتماع كما علقت هناك . وكنت كتبت إلى فضيلة الشيخ محمد نصيف استوضحه الأمر ، حتى أعلقه في هذا الموضع من « التنكيل » ، ولكن الجواب تأخر حتى فاجأنا الطبع ، فرأيت أن استدرك ذلك هنا للفائدة .

كتب الشيخ محمد نصيف إلى فضيلة الشخ سليمان الصنيع عضو مجلس الشورى بمكة المكرمة ، ومدير مكتبة الحرم المكي سابقاً يسأله عن عبارة المعلمي المذكورة آنفا فكتب فضيلته يقول بعد السلام والتسمية والحمدلة :

« وجوابي على ذلك اني اجتمعت بالكوثري عدة مرات في داره بمصر في ذلك الحين وسألته عن ذلك فلم أحصل علي نتيجة منه ولو كان صادقا فيما نسبه الي أبي أحمد العسال لأوضحه لي حين سؤالي له ، والذي يظهر لي ان الرجل يرتجل الكذب ويغالط كما يظهر ذلك مما أوضحه الشيخ عبد الرحمن في «الطليعة» وفي «التنكيل» يضاف الي ذلك ان الحافظ الذهبي قد ترجم لأبي الشيخ الأصبهاني في «تذكرة الحفاظ» ج٣ ص٩٤٥ من الطبعة الثالثة وكذا في « شذرات الذهب » من ٣ ص ٦٩ . .

فالذهبي قال : حافظ أصبهان ومسند زمانه كان مع سعة علمه وغزارة حفظه صالحا قانتا لله صدوقا . ثم قال : قال ابن مردويه ثقة مأمون ونقل عن أبي بكر الخطيب كان حافظا ثبتا متقنا ونقل عن أبي نعيم قوله كان ثقة . وفيما نقله الذهبي عن الخطيب ومن أبي نعيم كفاية فلا حاجة الى اعادته ، يضاف الي ذلك ان الحافظ الذهبي لم يذكر أبا الشيخ الأصبهاني في «ميزان الاعتدال» لانه يذكر فيه كل من تكلم فيه ولو كان ثقة للذب والدفاع عنه ان كان من الثقات . وهذا من الادلة الواضحة علي عدم صحة ما ذكره الكوثري من تضعيف أبي الشيخ وقد بحثت في جميع الكتب الموجودة لدي ككتاب « الانساب » للسمعاني ومختصره «اللباب» وكل الكتب المطبوعة التي ترجمت لابي الشيخ فلم اجد شيئا مما ذكره الكوثري . .

هذا ما لدي أكتبه إليكم لتبعثوه لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني . وأعتقد أن الشيخ عبدالرحمن قد وفى الموضوع حقه من الرد في كتابه « التنكيل » ، كما أن الشيخ محمد ناصر الدين لديه الكفاية —

سندها أبو محمد بن حيان فقال : « وأبو محمد بن حيان هو أبو الشيخ . . . . وقد ضعفه بلديه الحافظ العسال » .

أقول : أما أبو الشيخ وهو أيضاً أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني فتأتي ترجمته في (التنكيل) إن شاء الله تعالى . [1] وأما هذا الراوي عن الأثرم وعنه أبو بكر محمد بن عبد الله الشافعي فهو رجل آخر ترجمته في (تاريخ بغداد) ج ٢ ص ٣٢٦ : « محمد بن الحسين بن إبراهيم بن زياد بن عجلان أبو شيخ الأصبهاني ، سكن بغداد وحدث بها عن . . . . وأبي بكر الأثرم ، روى عنه أبو بكر الشافعي وكان ثقة » . فلا أدري أعرف الكوثري هذا وفعل ما فعل عمداً ، أم استعجل هنا على خلاف عادته ، فلم يبحث حتى يتبين له أن أبا شيخ هذا غير أبي الشيخ المشهور . [2] فالله أعلم .

- أبو ا[illegible] بن الرزاز . في (تاريخ بغداد) ج ٣ ص ١٢١ ترجمة لمحمد بن العباس بن حيويه أبي عمر الخزاز ، وفيها : « حدثني الأزهري قال : كان أبو عمر بن حيويه مكثراً وكان فيه تسامح ، ربما أراد أن يقرأ شيئاً ولا يقرب أصله منه فيقرؤه / من كتاب أبي ٤١
الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب ، وإن لم يكن فيه سماعه ، وكان مع ذلك ثقة » .

فاحتاج الكوثري إلى الطعن في ابن حيويه هذا ، فذكر ص ٢١ بعض هذه العبارة وقال : « على أن أبا الحسن بن الرزاز الذي كان يثق بكتابه هو علي بن أحمد المعروف بابن طيب الرزاز ،

ــــ من الاطلاع على كتب الرجال وغيرها وتوفر المراجع لديه من مخطوط ومطبوع . واسأل الله أن يرزقنا الصدق في القول والاخلاص في العمل ويوفقنا لكل خير . حفظكم الله ورعاكم .
سليمان الصنيع » .

وأقول : من المصادر التي راجعتها تحقيقاً للموضوع كتاب « سير النبلاء » (١٠/٢١٥/١ ـ ٢/٢١٦) للذهبي وهو غير مطبوع ، نقل فيه أيضاً توثيق الخطيب لأبي الشيخ رحمه الله . وعن ابن مردويه أنه قال فيه : « ثقة مأمون » وختم ترجمته بقوله :
«قلت : قد كان أبو الشيخ من العلماء العاملين، صاحب سنة واتباع، لولا ماملأ تصانيفه من الواهيات».

(١) ج ١ ص ٣٠٨ رقم ١٢٩ . ن

(٢) قلت : اعترف الكوثري في « الترحيب » (ص ٣٨) بهذا التحقيق . ن

وهو معمر متأخر الوفاة : نص الخطيب على أن إبناً له أدخل في أصوله تسميعات طرية ، فماذا تكون قيمة تحديث من يثق بها فيحدث من تلك الأصول » .

أقول : في (تاريخ بغداد) ج ١١ ص ٣٣٠ : « علي بن أحمد أبو الحسن المعروف بابن طيب الرزاز .... له دكان في سوق الرزازين .... حدثني بعض أصحابنا قال : دفع إليَّ علي بن أحمد الرزاز .... وحدثني الخلال قال : أخرج إليَّ الرزاز.... قلت : وقد شاهدت جزءاً من أصول الرزاز ، وكان الرزاز مع هذا كثير السماع » .

ثم ذكر أنه ولد سنة ٣٣٥ ومات سنة ٤١٩ ، فالذي كان ابن حيويه ربما يقرأ من كتابه هو « أبو الحسن بن الرزاز » وعلي بن أحمد هذا هو أبو الحسن الرزاز كما تكرر في ترجمته ،

٤٢ / فأما قوله في أولها [1] « المعروف بابن طيب الرزار » فقوله : «الرزاز» من وصف علي نفسه لا من وصف « طيب » .

وسياق الترجمة يبين ذلك ، وأيضاً فعلي بن أحمد أصغر من ابن حيويه بأربعين سنة ، فيبعد جداً أن يحتاج ابن حيويه في قراءة حديثه إلى كتاب هذا المتأخر ، وأيضاً فلا يعرف بين الرجلين علاقة .

وفي (تاريخ بغداد) ج ١٢ ص ٨٥ « علي بن محمد بن سعيد أبو الحسن الكندي الرزاز .... قال العتيقي : وكان ثقة أميناً مستوراً له أصول حسان » وذكر أنه توفي سنة ٣٧٢ ، فهذا أقرب إلى أن يكون هو المراد ، لكنه (الرزاز) لا ابن الرزاز .

وفي (تاريخ بغداد) ج ١٢ ص ١١٣ « علي بن موسى بن إسحاق أبو الحسن ، يعرف بابن الرزاز سمع .... روى عنه ابن حيويه والدارقطني ، وكان فاضلاً أديباً ثقة عالماً » .

٤٣ / فهذا هو الذي يتعين أن يكون المراد بقول الأزهري « فيقرؤه من كتاب أبي الحسن بن الرزاز لثقته بذلك الكتاب وإن لم يكن فيه سماعه » فكأن بعض كتب علي ابن موسى هذه صارت بعد وفاته إلى تلميذه ابن حيويه ، وكان فيها ماسمعه ابن حيويه ، لكن لم يقيد سماعه في تلك النسخة التي هي من كتب الشيخ ، وبهذا تبين أنه لايلحق ابن حيويه

(١) أي قول الخطيب في أول الترجمة .

عيب ولا يوجب صنيعه أدنى قدح ، وسيأتي بسط ذلك في ترجمة محمد بن العباس من (التنكيل) إن شاء الله تعالى .[1]

والمقصود هنا أن أبا الحسن بن الرزاز هو علي بن موسى بن أسحاق لا علي بن أحمد كما زعم الكوثري .

وقد بقي غير هذه الأمثلة تأتي في مواضعها من (التنكيل) إن شاء الله تعالى .

— ٢ —

ومن عوامده أنه يعمد إلى كلام لاعلاقة له بالجرح فيجعله جرحاً ! فمن أمثلة ذلك :

١ و ٢ : جرير بن عبد الحميد وأبو عوانة الوضاح بن عبد الله اليشكري ، قال الذهبي في خطبة (الميزان) : «وفيه : يعني / (الميزان) من تُكلم فيه مع ثقته وجلالته بأدنى ٤٤
لين وأقل تجريح ، فلولا أن ابن عدي أو غيره من مؤلفي كتب الجرح ذكروا ذلك الشخص لما ذكرته لثقته» .

وهكذا قد يذكر في الترجمة عبارة لاقدح فيها ولا مدح ، و إنما ذكرها لاتصالها بغيرها ، فمن ذلك أنه ذكر جرير بن عبد الحميد فقال في أثناء الترجمة : «قال ابن عمار كان حجة وكانت كتبه صحاحاً ، قال سليمان بن حرب : كان جرير وأبو عوانة يتشابهان ما كان يصلح إلا أن يكونا راعيين ، وقال ابن المديني : كان جرير بن عبد الحميد صاحب ليل . وقال أبو حاتم : جرير يحتج به ، وقال سليمان بن حرب : كان جرير وأبو عوانة يصلحان أن يكونا راعيي غنم كانا يتشابهان في رأي العين ، كتبت عنه أنا وابن مهدي وشاذان بمكة» لم يتعرض صاحب (التهذيب) مع محاولته أستيعاب كل ما يقال من جرح أو تعديل لقضية التشابه ولا الصلاحية لرعي الغنم لأنه لم ير فيها مايتعلق بالجرح والتعديل .

وأما الذهبي فذكر ذلك لاتصاله بغيره ، ولأن ذكر الصلاحية لرعي الغنم إنما فائدته تحقيق التشابه في رأي العين ، / وبيان أنهما كانا يتشابهان ، ربما تكون له فائدة ما . ٤٥

(١) ج ١ ص ٤٥٠ رقم ٢٠٨ . ن

والمقصود أن مراد سليمان من بيان صلاحية الرجلين لرعي الغنم هو تحقيق تشابههما في رأي العين كما يبينه السياق ، ووجه ذلك أن من عادة الغنم أنها تنقاد لراعيها الذي قد عرفته وألفته وأنست به وعرفت صوته ، فإذا تأخر ذاك الراعي في بعض الأيام وخرج بالغنم آخر لم تعهده الغنم لقي منها شدة لا تنقاد له ولا تجتمع على صوته ولا تنزجر بزجره . لكن لعله لو كان الثاني شديد الشبه بالأول لانقادت له الغنم ، تتوهم أنه صاحبها الأول ، فأراد سليمان أن تشابه جرير وأبي عوانة شديد بحيث لو رعى أحدهما غنما مدة حتى ألفته وأنست به ثم تأخر عنها وخرج الآخر لانقادت له الغنم ، تتوهم أنه الأول .

وقد روى سليمان بن حرب عن الرجلين ، وقال أبو حاتم : « كان سليمان بن حرب قل من يرضى من المشايخ ، فإذا رأيته قد روى عن شيخ فاعلم أنه ثقة » . أما الكوثري فانه احتاج إلى الطعن في هذين الحافظين الجليلين جرير وأبي عوانة ، فكان مما تمحله للطعن فيهما تلك
٤٦ الكلمة ، وقطعها / وفصلها بحيث يخفي أصل المراد منها ، فقال في صفحة ١٠١ في جرير « مضطرب الحديث لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم عند سليمان بن حرب » .

وقال ص ٩٢ في أبي عوانة : « كان يراه سليمان بن حرب لا يصلح إلا أن يكون راعي غنم » وأعاد نحو ذلك ص ١١٨ . هب أنه لا يعرف عادة الغنم فقد كان ينبغي أن ينبهه السياق ، ولعله قد تنبه ولكن تعمد المغالطة ، ولذلك قطع العبارة وفصلها . والله المستعان .[1]

٣ — محمد بن عبد الوهاب أبو أحمد الفراء . قال الكوثري ص ١٣٥ :

« معلول عند أبي يعلى الخليلي في (الإرشاد) » .

أقول : إطلاق كلمة معلول على الراوي من بدع الكوثري ، والذي في ترجمة محمد بن عبد الوهاب من « تهذيب التهذيب » : « قال الخليلي في (الإرشاد) عقب حديث علي بن هشام عن سعير بن الخمس عن مغيرة عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله — في الوسوسة — قال لي عبد الله
٤٧ ابن محمد الحافظ : أعجب من مسلم كيف أدخل هذا الحديث في / (الصحيح) عن محمد

(١) لم يجب الكوثري في «الترحيب» عن هذا بشيء يذكر . وراجع « التنكيل » (١/٢١٦/٦٣) . ن .

ابن عبد الوهاب وهو معلول وفرد . اهـ ولم أر الحديث المذكور في (صحيح مسلم) إلا عن يوسف بن يعقوب الصفار عن علي بن عثام ، فالله تعالى أعلم » .

أقول : مقصود ابن حجر من ذكر هذه الحكاية التنبيه على ما فيها من رواية مسلم في (الصحيح) عن محمد بن عبد الوهاب ، فإن ذلك غير ثابت إلا أن يصح هذا بأن يكون وقع في بعض النسخ من (صحيح مسلم) ، روايته الحديث عن محمد بن عبد الوهاب ، وقد رواه أبو عوانة في (صحيحه) (ج ١ ص ٧٩) عن محمد بن عبد الوهاب عن علي بن عثام . وقول عبد الله ابن محمد « وهو معلول وفرد » يريد الحديث كما لا يخفى ، وعلته جاءت من فوق ، ففي ترجمة سعير بن الخمس من « تهذيب التهذيب » أن مسلماً أخرج له هذا الحديث الواحد ، قال ابن حجر : « قلت رفعه هو وأرسله غيره » وإنما قال عبد الله بن محمد : « عن محمد بن عبد الوهاب » لأن محمداً من معاصري مسلم وعاش بعد مسلم إحدى عشر سنة ، ومن عادة المحدثين اجتناب رواية ما ينزل سندهم فيه ، والنزول في رواية مسلم عن محمد بن عبد الوهاب واضح / ، فتعجب عبد الله بن محمد من إخراج مسلم الحديث في (الصحيح) ، مع أن هناك ٤٨
ما نعين من إخراجه :

الأول : نزول سنده .

الثاني : أنه معلول وفرد ، فبان أنه ليس في تلك الكلمة غض من محمد بن عبد الوهاب ، وهو من الحفاظ الثقات الأثبات ، ولم يجد الكوثري فيه مغمزاً ، فاضطر إلى تلك المغالطة القبيحة ، والله المستعان .

٤ — عبد الله بن محمد بن عثمان بن السقاء . قال الكوثري صفحة ١٤٧ :
« هجره أهل واسط لروايته حديث الطير / كما في (طبقات الحافظ الذهبي) » . ٤٩

أقول : الذي في ترجمة هذا الحافظ من (تذكرة الحفاظ) جـ ٣ ص ١٦٥ من قول الحافظ خميس الحوزي « من وجوه الواسطيين وذوي الثروة والحفظ . وبارك الله في سنه وعلمه ، واتفق أنه أملى حديث الطير فلم تحتمله نفوسهم فوثبوا به وأقاموه وغسلوا موضعه فمضى ولزم بيته» .

أقول : أفلا يعلم الأستاذ أن هذه حماقة من العامة وجهل لا يلحق ابن السقاء بها عيب

بلازم ولا ما يشبه ذلك ، وحديث الطير مشهور روي من طرق كثيرة ، ولم ينكر أهل السنة مجيئه من طرق كثيرة ، وإنما ينكرون صحته ، وقد صححه الحاكم ، وقال غيره إن طرقه كثيرة يدل مجموعها أن له أصلا ، وممن رواه النسائي في الخصائص ، فكأني بالكوثري يقول : كما أن عامة ذاك العصر اشتد نكيرهم على هذا الحافظ وظنوا أن روايته لذاك الحديث توجب سقوطه ، فلعل عامة هذا الزمان إذا رأوا الأستاذ الكوثري قد ذكر الحكاية في معرض الطعن في ذاك الحافظ أن يظنوا أن في القصة مايعد جرحاً ! والله المستعان .

50 / ٩ — سالم بن عصام . قال الخطيب (ج ١٣ ص ٤١٠) : « أخبرنا أبو نعيم الحافظ حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان : حدثنا سالم بن عصام : حدثنا رستة عن موسى بن المساور قال سمعت جبر ، وهو عصام بن يزيد يقول سمعت سفيان الثوري . . . . »

قال الكوثري ص ١٣٦ : « وسالم بن عصام صاحب غرائب » .

أقول : ذكره الراوي عنه هنا وهو أبو محمد ، ويقال أبو الشيخ عبد الله بن محمد ابن جعفر بن حيان في كتابه : « طبقات الأصبهانيين »[1] وقال : « وكان شيخاً صدوقاً صاحب كتاب وكتبنا عنه أحاديث غرائب ، فمن حسان ما كتبنا عنه . . . . » .

وقال أبو نعيم الحافظ الأصبهاني في (تاريخ أصبهان) :

« صاحب كتاب كثير الحديث والغرائب » .

51 أقول : ومن كثر حديثه لابد أن تكون عنده غرائب ، وليس ذلك / بموجب للضعف ، وإنما الذي يضر أن تكون تلك الغرائب منكرة ، وأبو الشيخ وأبو نعيم التزما في كتابيهما النص على الغرائب حتى قال أبو الشيخ في ترجمة الحافظ الجليل أبي مسعود أحمد بن الفرات : « وغرائب حديثه وما ينفرد به كثير » والغرائب التي كانت عند سالم ليست بمنكرة كما يعلم من قول أبي الشيخ « كان شيخاً صدوقاً صاحب كتاب » ومع هذا فقد توبع على الأثر الذي ساقه الخطيب ، قال أبو الشيخ في ترجمة موسى بن المساور من (الطبقات) : « حدثنا محمد بن عمرو قال : حدثنا رستة قال : حدثنا موسى بن المساور قال : سمعت عصام

(١) منه نسخة محفوظة في المكتبة الآصفية بحيدر أباد الدكن بالهند . قلت : ومنه أخرى في الظاهرية . ن .

ابن يزيد . . . .) فذكر مثل ما ذكر سالم ، ومحمد بن عمرو أراه محمد بن أحمد بن عمرو الأبهري ذكر أبو الشيخ في ترجمته انه من شيوخه وأنه يروي عن رستة ، فإما أن يكون نسبه إلى جده وإما أن يكون سقط (بن أحمد) من النسخة .

٦ – الهيثم بن خلف الدوري ، قال الكوثري ص ٤٧ : « يروي الإسماعيلي عنه في صحيحه إصراره على خطأ ، وفي الاحتجاج برواية مثله وقفة » .

٥٢ / أقول : الخطأ الذي يضر الراوي الإصرار عليه هو ما يخشى أن تترتب عليه مفسدة ويكون الخطأ من المصر نفسه ، وذلك كمن يسمع حديثاً بسند صحيح فيغلط فيركب على ذاك السند متناً موضوعاً فينبهه أهل العلم فلا يرجع ، وليس ما وقع للهيثم من هذا القبيل ، إنما وقع عنده في حديث الزهري عن محمود بن الربيع عن عتبان ، ووقع عنده (محمد بن الربيع) بدل (محمود بن الربيع) وثبت على ذلك وهذا لا مفسدة فيه ، بل ثبات الهيثم يدل على عظم أمانته وشدة تثبته إذ لم يستحل أن يغير ما في أصله ، وقد وقع لمالك بن أنس الإمام نحو هذا ، كان يقول في عمرو بن عثمان : (عمر بن عثمان) وثبت على ذلك ، وقد قال الإسماعيلي نفسه في الهيثم أنه « أحد الأثبات » .

٧ – محمد بن عبد الله بن عمار . انظر ما يأتي (٥ : ١١) .

– ٣ –

٥٣ ومن عجائبه اهتبال التصحيف أو الغلط الواقع في بعض / الكتب إذا وافق غرضه ! فمن أمثلة ذلك .

١ – وضاح بن عبد الله أبو عوانة ذكروا في ترجمة علي بن عاصم مما عابوا به علي بن عاصم أنه كان يغلط فيتبيَّن له مخالفة الحفاظ له فلا يعبأ بذلك ، بل ينتقص أولئك الحفاظ ، ففي «تاريخ بغداد» (ج ١١ ص ٤٥٠) في ترجمة علي بن عاصم عن علي بن المديني مراجعة دارت بينه وبين علي بن عاصم وفيها « . . . . فقلت له إنما هذا عن مغيرة رأي حماد ، قال : فقال من حدثكم ؟ قلت : جرير ، قال ذاك الصبي ، . . . قال : مر شيء آخر ، فقلت : يخالفونك في هذا ، فقال : من ؟ قلت أبو عوانة ، قال : وضاح ذاك العبد ، . . . قال وقال لشعبة : ذاك

المسكين » . فوقعت هذه الحكاية في ترجمة علي بن عاصم من « تهذيب التهذيب » المطبوع ووقع فيها « وضّاع ذاك العبد » ولم يخف على ذي معرفة أن هذا تصحيف وأن الصواب « وضاح » كما في (تاريخ بغداد) ، وعلى ذلك قرائن منها السياق ، فإنه إنما قال في جرير « ذاك الصبي » وفي شعبة « ذاك المسكين » فلم يجاوز حد الاستحقار ، فكذلك ينبغي في حق أبي عوانة .

٥٤ /(ومنها) أن الذهبي لخص تلك الحكاية بقوله في (الميزان) : « وقيل كان يستصغر الفضلاء » .

ومنها أن أبا عوانة من الأكابر ، وعلي بن عاصم مغموز ، فلو تجرأ علي بن عاصم فرمى أبا عوانة بالكذب لقامت عليه القيامة ، ومنها أنه لم يُعرف لعلي بن عاصم كلام في الرواة بحق أو بباطل ، وإنما كان راوية ، ومع ذلك فلم يحمد في روايته .

ومنها أنه لو كان في عبارة علي بن عاصم ما يعد جرحاً لأبي عوانة لكان حقه أن يذكر في ترجمة أبي عوانة ، وبالجملة فلا يشك عارف أن الصواب (وضاح ذاك العبد) كما في (تاريخ بغداد) ، ولا أشك أن الكوثري لايخفى عليه ذلك حتى ولو لم يطلع على ما في (تاريخ بغداد) ،مع أنه قد طالع الترجمة فيه ونقل عنها ، ولكنه كان محتاجاً إلى أن يطعن في أبي عوانة ووقعت بيده تلك الغنيمة الباردة فيما يريه الهوى فلم يتمالك أن وقع ، فقال ص ٩٢ : (وأما
٥٥ أبو عوانة .... لكن يقول عنه علي بن عاصم : (وضاع ذاك العبد)) / وقال ص ٧١ : « بلغ به الأمر إلى أن كذبه علي بن عاصم » كذا صنع الكوثري الذي يقيم نفسه مقام من يتكلم في الصحابة والتابعين ، ويكثر من كتابة «نسأل الله السلامة» ، «نسأل الله العافية » ! وهكذا تكون الأمانة عند الأستاذ .

٢ — أبو عوانة أيضاً .... أبو عوانة الوضاح بن عبد الله اتفق الأئمة على الثناء عليه والاحتجاج بروايته ، وأخرج له الشيخان في (الصحيحين) أحاديث كثيرة ، ويأتي بعض ثناء الأئمة عليه في ترجمته من (التنكيل) وصح أنه أدرك الحسن البصري وابن سيرين وحفظ بعض أحوالهما ، قال البخاري في ترجمته من (التاريخ) ج ٤ ق ٣ ص ١٨١ : « سمع الحكم ابن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وقتادة .... قال لنا عبد الله بن عثمان أخبرنا يزيد بن زريع
٥٦ قال : أخبرنا أبو عوانة قال : رأيت محمد / بن سيرين في أصحاب السكر فكلما رآه قوم

ذكروا الله ، وقال لنا موسى بن إسماعيل ، قال لي أبو عوانة : كل شي حدثتك فقد سمعته » يعني أنه لايداس ولا يروي عمن لم يسمع منه .

وقال ابن سعد في (الطبقات) ج ٧ ق ٢ ص ٤٣ : « أخبرنا هشام أبو الوليد الطيالسي ، قال : حدثنا أبو عوانة قال : رأيت الحسن بن أبي الحسن يوم عرفة خرج من المقصورة فجلس في صحن المسجد وجلس الناس حوله » وهذه الأسانيد بغاية الصحة ، وفي (الصحيحين) من رواية أبي عوانة عن قتادة أحاديث ، كحديث « ما من مسلم يغرس غرساً .... » وحديث « من نسي الصلاة .... » وحديث « تسحرو فإن في السحور بركة » وأخرج له مسلم في (صحيحه) من حديثه عن الحكم بن عتيبة كما ذكره المزي في (تهذيبه) .

٥٧ ووفاة الحسن وابن سيرين سنة ١١٠ ، والحكم سنة / ١١٥ وقتادة سنة ١١٧ ، وحماد سنة ١٢٠ وقيل قبلها ، وذكر ابن حبان في ترجمة قتادة من (الثقات) وفاته سنة ١١٧ وذكر في ترجمة أبي عوانة روايته عن قتادة ثم قال في أبي عوانة : « وكان مولده سنة اثنتين وتسعين ، ومات في شهر ربيع الأول سنة ست وسبعين ومائة » هكذا في النسخة المحفوظة في المكتبة الآصفية في حيدر أباد الدكن تحت رقم ١ — ٤ من فن الرجال المجلد الثالث الورقة ٢١٨ الوجه الأول ، ومثله في نسخة أخرى جيدة محفوظة في المكتبة السعيدية بحيدرأباد . وكانت عند الحافظ ابن حجر من (ثقات ابن حبان) نسخة يشكو في كتبه من سقمها ، قال في (تهذيب التهذيب) (ج ٨ ص ٤٠٣) « .... ذكره ابن حبان في (الثقات) .... وقال : روى عنه حبيب ، كذا في النسخة وهي سقيمة » وقال في / (لسان الميزان) (ج ٢ ص ٤٤٢)

٥٨ « رافع بن سلمان .... ذكره ابن حبان في (الثقات) ، لكن وقع في النسخة — وفيها سقم .... رافع بن سنان » .

فوقع في تلك النسخة السقيمة تخليط في ترجمة أبي عوانة فذكره ابن حجر في (تهذيب التهذيب) وبين أنه خطأ قطعاً ، ومع ذلك ففي عبارة ابن حجر تخليط في النسخة من (تهذيب التهذيب) المطبوع . ففيه جزء ١١ ص ١١٨ : « وذكره ابن حبان في (الثقات)

وقال : كان مولده سنة اثنتين وعشرين ومائة ، وقال : هو خطأ للشك فيه لأنه صح أنه رأى ابن سيرين .... » . وقوله : « وقال هو خطأ للشك فيه » صوابه والله أعلم : « كذا قال : وهو خطأ لاشك فيه » ، وقد علمت أن البلاء من نسخة (الثقات) التي كانت عند ابن حجر .

وليس الكوثري ممن يخفى عليه هذا ولا ما هو أخفى منه ، لكنه كان محتاجاً إلى الطعن في أبي عوانة ظلماً وعدواناً . فقال ص ١١٨ في أبي عوانة : « فعلى تقدير ولادته سنة ١٢٢ كما هو المشهور — كذا — لا تصح رؤيته للحسن ولا لابن سيرين .... » .

٥٩ فليفرض القارىء أن الكوثري في مقام / إثبات سماع أبي عوانة من الحكم بن عتيبة أو قتادة أو حماد ، وأن بعض مخالفي الكوثري حاول دفع ذلك فقال : « فعلى تقدير .... » عبارة الكوثري نفسها ، فما عسى أن يقول الكوثري في ذلك المخالف ؟ أما نحن فنجترىء بأن نقول : هكذا تكون الأمانة عند الكوثري .

٣ — أبو عوانة أيضاً ، انظر ما يأتي ٨ : ٢ .

٤ — محمد بن سعيد ، راجع ما تقدم ١ : ١٠ .

٥ — أيوب بن إسحاق بن سافري ، في ترجمته من « تهذيب تاريخ بن عساكر » ج ٣ ص ٢٠٠ عن ابن يونس « .... وكان في خُلقه زعارة ، وسأله أبو حميد في شيء يكتبه عنه فمطله .... » ومعروف في اللغة ومتكرر في التراجم أن يقال : « في خلق فلان زعارة » أي شراسة ، وهذا وإن كان غير محمود فليس مما يقدح في العدالة أو يخدش في الرواية ، لكن وقع في (تاريخ بغداد) : ج ٧ ص ١٠ في هذه الحكاية « وكانت في خلقه دعارة » كذا وهذا تصحيف لا يخفى مثله على الكوثري ، أولا : لأنه ليس في كلامهم « في خلق فلان

٦٠ دعارة » وإنما يقولون : فلان داعر بيِّن الدعارة — إذا كان خبيثاً أو / فاسقاً . ثانياً : لأن ابن يونس عقب كلمته بقوله : « سأله أبو حميد في شيء من الأخبار يكتبه عنه فمطله .... » وهذه شراسة خلق لا خبث أو فسق . ثالثاً : لأن المؤلفين في المجروحين لم يذكروا هذا الرجل ولو وصف بالخبث أو الفسق لما تركوا ذكره ، ولكن الكوثري احتاج إلى الطعن في

هذا الرجل فقال ص ١٣٧ : « ذاك الداعر .... تكلم فيه ابن يونس » كذا قال ولم ! يتكلم فيه ابن يونس بما يقدح وقد ذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال :

« كتبت عنه بالرملة وذكرته لأبي فعرفه وقال : كان صدوقاً » .

٧ – عبد الله بن عمر الرماح ، هو عبد الله بن عمر بن ميمون بن بحر بن الرماح ، واسم الرماح سعد ، له ولأبيه ترجمتان في (طبقات الحنفية) ، وهما معروفان عندهم ، وللأب ترجمة في (تهذيب التهذيب) (ج ٧ ص ٤٩٨) وفي (تاريخ بغداد) (ج ١١ ص ١٨٢) وفي كتاب ابن أبي حاتم وغيرها ، ووقع في (تاريخ بغداد) (ج ١٣ ص ٣٨٦) في سند حكاية « عبد الله بن عثمان بن الرماح » فاحتاج الكوثري إلى ردها والتي قبلها فقال ص ٧٣ (وفي سند الخبر الأول الخزاز وفي الثاني / ابن الرماح فلا يصحان مع وجودهما في السندين) اقتصر على قوله (ابن الرماح) ولم ينبه على أن (عثمان) تصحيف والصواب (عمر) . كما ذكر الكوثري نفسه في اسم آخر قال ص ٩٣ : « فلعل لفظ – عمر – صحف إلى عثمان حيث يشبه هذا ذاك في الرسم عند حذف الألف المتوسطة في عثمان كما هو رسم الأقدمين » . وكأنه خشي أن ينبه القارىء على أن ابن الرماح هو ذاك العالم الحنفي لم يتكلم فيه أحد بما يرد روايته ، بل تركه يتوهم أن هذا رجل مجهول لأنه لا يجد في الكتب ترجمة لعبد الله ابن عثمان بن الرماح ، بل يتوهم أنه ضعيف وقف الكوثري على تضعيفه في الكتب التي لم تطبع ، ولذلك قال ما قال ! ٦١

٨ – أحمد بن المعذل ، ذكر الكوثري ص ٩٥ قوله :

إن كنت كاذبة الذي حدثتني فعليك إثم أبي حنيفة أو زفر
المائلين إلى القياس تعمدا والراغبين عن التمسك بالأثر

/ ثم قال : وهو الذي كان أخوه عبد الصمد بن المعذل يقول فيه : ٦٢

أضاع الفريضة والسنة فتاه على الإنس والجنة

أقول : إنما قال عبد الصمد : (أطاع ....) هكذا في (الديباج المذهب) ص ٣٠ و(لآلي البكري) ص ٣٢٥ والسياق يعينه ، كان عبد الصمد ماجناً ، وكان أحمد عالماً صالحاً تقياً

فكان يعظ عبد الصمد ويزجره ، فقال عبد الصمد (أطاع . . . .) البيت ، وبعده :

كأن لنا النار من دونه وأفرده الله بالجنة

يريد أن أحمد معجب بتقواه وورعه ، فأداه ذلك إلى أن تاه على غيره .

فإن قيل إنما أراد الكوثري التنكيت والتبكيت مقابلة الإساءة بمثلها ، قلت رأس مال العالم الصدق ، ومن استحل التحريف في موضع ترويجاً لرأيه لم يؤمن أن يحرف في غيره .

اعتبار

٦٣ لكن الكوثري عندما تخالف الألفاظ هواه ، كثيراً / ما يدعى أنها مصحفة فيزعم أن (الدين) محرف عن (أرى) وأن (يكذب) محرف عن (يكتب) و (للفرس . . . . وللرجل) عن (وللفارس . . . . وللراجل) وغير ذلك . في (تاريخ بغداد) جـ ١٣ ص ٣٨٦ « . . . . محبوب بن موسى قال سمعت يوسف بن أسباط يقول : قال أبو حنيفة لو أدركني رسول الله ﷺ أو أدركته لأخذ بكثير من قولي ، قال وسمعت أبا إسحاق يقول : كان أبو حنيفة يجيئه الشيء عن النبي ﷺ فيخالفه إلى غيره » .

ذكر الكوثري هذا ص ٧٥ وذكر أن في النسخة الخطية زيادة سوق الخبر بسند آخر — وفي (تاريخ بغداد) ج ١٣ ص ٣٩٠ « . . . . أبو صالح الفراء قال سمعت يوسف بن أسباط يقول : رد أبو حنيفة على رسول الله ﷺ أربعمائة حديث أو أكثر . . . . وقال أبو حنيفة : لو أدركني النبي ﷺ وأدركته لأخذ بكثير من قولي ، وهل الدين إلا الرأي الحسن » .

ذكر الكوثري هذا ص ٨٥ وهذه الكلمة (لو أدركني) لها تأويل قريب ذكرته
٦٤ في (التنكيل) ولم يقع / عليه الحنفية بل ذهبوا يتعسفون ، فروى عبد الله بن محمد ابن يعقوب الحارثي : حدثني أبو طالب سعيد بن محمد بن أبان البردعي في مسجد أبي الحسن الكرخي ببغداد حدثني أبو جعفر . . . الطحاوي أنبأنا بكار بن قتيبة أنبأنا هلال بن يحيى

الرأي البصري سمعت يوسف بن خالد السمتي » فذكر قصة طويلة فيها عجائب ، تراها في (مناقب أبي حنيفة) للموفق المكي ج ٢ ص ١٠١–١٠٩ ، وقد أشرت إلى بعضها في (التنكيل) وهذه الحكاية لا يشك عارف في أنها مكذوبة على الطحاوي ، فعبد الله بن محمد ترجمته في (لسان الميزان) ج ٣ ص ٣٤٨ – وشيخه لا يعرف ، وإنما ذكره صاحب (الجواهر المضيئة) بما تضمنته هذه الحكاية ، فلم يسمع به إلا فيها ، ويغلب على الظن أنه لا يوجد منه إلا اسمه ، ولو كان للقصة أثر عند الطحاوي لما فاتت ابن أبي العوام ومن تدبر القصة لم يشك في اختلاقها، وفيها « لو أدركني البتي لترك كثيراً من قوله » مع أنه يعلم منها ومن غيرها أن البتي وهو عثمان ابن مسلم البصري الفقيه كان يومئذ حياً يرزق .

٦٥ وذكر الأستاذ ص ١١٣ ماروي عن حماد بن زيد قال : / ذكر أبو حنيفة عند البتي فقال : ذلك رجل أخطأ عصم دينه كيف يكون حاله . ثم قال الكوثري : « عثمان بن مسلم البتي توفي سنة ١٤٣هـ وكانت تجري بينه وبين أبي حنيفة مراسلات ، وكان يوسف بن خالد السمتي بعد أن تفقه على أبي حنيفة رجع إلى البصرة وأخذ يجابه البتي » وفي تلك الأخلوقة أن أبا حنيفة قال : « لو أدركني البتي لترك كثيراً من قوله » وفي تلك الأخلوقة أن أبا حنيفة قال : « لو أدركني البتي » أول ما اجتمع به يوسف بن خالد ، فمن تدبر علم أن تلك الأخلوقة المنسوبة إلى يوسف بن خالد إنما اختلقت لما شاعت حكاية يوسف بن أسباط ، فأراد المختلق علاجها فوقع فيما وقع فيه ، ثم أن الكوثري لم يقتصر على ماقيل قبله من دعوى التصحيف في « النبي » بل زاد أمرين :

الأول : أنه على فرض أن أبا حنيفة قال تلك الكلمة بلفظ « النبي » فقوله : « لأخذ » المراد به « لأخذني » .

الثاني : أنه رأى أن من تقدمه لم يتعرضوا لما وقع في إحدى الروايات « وهل الدين إلا الرأي الحسن » .

فقال الكوثري ص ٨٨ : « ولا أشك أن – الدين – مصحف من أرى » وذهب يوجه

٦٦ احتمال العادة لمثل ذلك . / وهذا موضع الاعتبار ، بينما ترى الكوثري يصنع ماتقدم في الأمثلة فيغض النظر عن التصحيف الواضح والخطأ المكشوف إذا به يحاول دعوى التصحيف التي

لايشك في بطلانها ، ولا عجب في ذلك إذ مغزى الكوثري إنما هو الانتصار لهواه ، وقد قدمت أن لتلك الكلمة المنقولة عن أبي حنيفة تأويلاً قريباً بدون دعوى التصحيف ولا التحريف ، وستجده في (التنكيل) إن شاء الله .

— ٤ —

ومن غرائبه تحريف نصوص أئمة الجرح والتعديل ، تجيء عن أحدهم الكلمة فيها غض من الراوي بما لا يضره أو بما فيه تليين خفيف لايعد جرحاً فيحتاج الكوثري إلى الطعن فيمن قيلت فيه فيحكيها بلفظ آخر يفيد الجرح ، فمن أمثلة ذلك :

١ — ابراهيم بن سعيد الجوهري ، هو من شيوخ مسلم في (صحيحه) ومن كبار الحفاظ ، قال فيه أحمد بن حنبل (كثير الكتاب ، كتب فأكثر) وقال الكوثري نفسه ص ١٥١ : « كان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول : كل حديث لم يكن عندي من
٦٧ مائة وجه فأنا فيه يتيم » وتجد الحكاية / بتمامها في ترجمة إبراهيم من (الميزان) .

وكان من عادة المكثرين أن يترددوا إلى كبار الشيوخ ليسمعوا منهم ، فربما جاء أحدهم إلى شيخ قد سمع منه الكثير يرجو أن يسمع منه ما لم يسمعه من قبل ، فيتفق أن يشرع الشيخ يحدث بجزء قد كان ذاك المكثر سمعه منه قبل ذلك فلا يعتني باستماعه ثانياً أو ثالثاً لأنه يرى ذلك تحصيل حاصل فكأنه اتفق لإبراهيم هذا واقعة من هذا القبيل ، فحكى عبد الرحمن ابن خراش قال : « سمعت حجاج بن الشاعر يقول : رأيت إبراهيم بن سعيد عند أبي نعيم وأبو نعيم يقرأ وهو نائم — وكان الحجاج يقع فيه » .

وسيأتي إيضاح الجواب في ترجمة إبراهيم من (التنكيل) .

والمقصود هنا أن الكوثري ذكر تلك المقالة فحرفها تحريفاً قبيحاً . قال ص ٧٥ : « كان يتلقى وهو نائم ، كما قال الحافظ حجاج ابن الشاعر ، فحجاج هذا ممن جرحه لايندمل » .

وقال ص ١١٩ : « رماه الحافظ حجاج بن الشاعر بأنه كان يتلقى وهو نائم » فعبارة حجاج تحتمل ما قدمنا ، ليس فيها ما يدل على أن إبراهيم صار بعد ذلك المجلس يروي عن
٦٨ أبي نعيم أحاديث / يزعم أنه تلقاها في ذاك الوقت الذي كان إبراهيم فيه نائماً . وعبارة

الكوثري تفيد هذا ، وعبارة حجاج إنما تدل على مرة واحدة عند أبي نعيم ، وعبارة الكوثري تدل أن التلقي في حال النوم كان من عادة إبراهيم عند أبي نعيم وغيره ! فتدبر و تأمل .

٢ — مؤمل بن أهاب ، قال الكوثري ص ٦٥ :

« ضعفه ابن معين على ما حكاه الخطيب » .

أقول : إنما حكى الخطيب ج ١٣ ص ١٨١ عن إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد قال : « سئل يحيى بن معين وأنا أسمع عن مؤمل بن أهاب فكأنه ضعفه » فتدبر ، وقد قال أبو حاتم (صدوق) وقال النسائي : (لا بأس) به وقال مرة : ثقة ، وقال مسلمة بن قاسم : ثقة صدوق .

٣ — أحمد بن سلمان النجاد ، قال الكوثري ص ٦٥ :

« يقول عنه الدارقطني : يحدث من كتاب غيره بما لم يكن في أصوله » .

/ أقول : إنما قال الدارقطني : « حدث ... » كما في (تاريخ بغداد) و (الميزان) ٦٩
و (اللسان) ، وذاك يصدق بمرة واحدة كما حمله الخطيب وغيره كما يأتي في ترجمة النجاد من (التنكيل) وفيها بسط عذر النجاد . وعبارة الكوثري تفيد بأن ذاك كان من شأن النجاد تكرر مراراً !

٤ — أحمد بن كامل ، قال الكوثري ص ٤٣ :

« فيه يقول الدارقطني .... ربما حدث بما ليس عنده كما رواه الخطيب » .

أقول : عبارة الدارقطني كما في (تاريخ بغداد) وغيره « .... بما ليس عنده في كتابه » وهذا القيد « في كتابه » يدفع القدح ، فانه لا يلزم من عدم كون الحديث عند أحمد في كتابه أن لا يكون عنده في حفظه ، وتأتي ترجمة أحمد في (التنكيل) .

٥ — عبد الله بن علي المديني ، قال الكوثري ص ١٦٨ :

« وهو لم يسمع من أبيه على ما يقال » .

أقول : يريد الكوثري بهذا قول الدارقطني ، وعبارة الدارقطني كما في (تاريخ بغداد) « أخذ كتبه وروى أخباره مناولة ، قال : وما سمع كثيراً من أبيه » .

٧٠ فقوله : « وما سمع كثيراً من أبيه » واضح في أنه سمع / منه ، إلا أنه لم يكثر ، وأول عبارته يفيد أن مالم يسمعه من كتب أبيه وأخباره أخذه منه مناولة ، وهي من طرق التلقي ، فعلى هــذا تكون روايته عن أبيه متصلة صحيحة إن صرح بالسماع فسماع ، وإلا احتمل أن يكون سماعاً وأن يكون مناولة ، والرواية التي ذكرها الخطيب من طريقه ولأجلها تعرض له الكوثري قدبين فيها السماع ،هذا والسماع أصله أن يملي الشيخ بلفظه والتلميذ يسمع ، لكن قد يطلق السماع على ما هو أعم من ذلك ، وهــذا هو المتبادر من قولهم : فلان لم يسمع من فلان ، فيفهم منه أن روايته عنه منقطعة حتى لو صرح بالاتصــال يكون كذباً ، وهذا هو مفهوم عبارة الكوثري لأنه قصد بها الطعن في رواية هذا الرجل التي بين فيها السماع ، فانظر تحريفه لعبارة الدارقطني .

٦ – محمد بن أحمد الحكيمي ، قال الكوثري ص ١١٤ :

« قال البرقاني في حديثه مناكير » .

أقول : لفظ البرقاني كما في (تاريخ بغداد) ج ١ ص ٢٦٩ و (لسان الميزان) ج ٥
٧١ ص ٤٥ « ثقة إلا أنه يروي مناكير » / وبين العبارتين فرق عظيم فان « يروي مناكير » يقال في الذي يروي ما سمعه مما فيه نكارة ولا ذنب له في النكارة ، بل الحمل فيهــا على من فوقه ، فالمعنى أنه ليس من المبالغين في التنقي والتوقي الذين لا يحدثون مما سمعوا إلا بما لانكارة فيه ، ومعلوم أن هــذا ليس بجرح ، وقولهم : « في حديثه مناكير » كثيراً ما تقال فيمن تكون النكارة من جهته جزماً أو احتمالاً فلا يكون ثقة .

وهذا المعنى هو الذي أراد الكوثري إيهامه ، ولذلك حذف كلمة « ثقة » وقد تعقب الخطيب كلمة البرقاني بقوله : «وقد اختبرت أنا حديثه فقلما رأيت فيه منكراً » . فثبت أن هذا الرجل مع ثقته غير مقصر في التنقي والتوقي ، وأن ما وقع في روايته مما ينكر قليل جداً . وقال ابن حجر في (لسان الميزان) : « ذكرته ـ يعني زيادة على (الميزان) ـ لأن المصنف ذكر عثمان بن أحمد الدقاق الصدوق الثقة بسبب كونه يروي المناكير » .

أقول : لا عذر لابن حجر في هذا .

أولا : لأنه أنكر على الذهبي ذكره لعثمان ، كما يأتي في ترجمته من (التنكيل) .

/ ثانياً : لأن المناكير في مرويات عثمان كثيرة ، والله المستعان . ٧٢

– ٥ –

ومن فواقره تقطيع نصوص أئمة الجرح والتعديل ، يختزل منها القطعة التي توافق غرضه ، وقد يكون فيما يدعه من النص ما يبين أن معنى ما يقتطعه غير المتبادر منه عند انفراده ، فمن أمثلة ذلك :

١ ــ القاسم بن أبي صالح ، راجع ما تقدم ١ : ٢

٢ و ٣ جرير بن عبد الحميد وأبو عوانة الوضاح ، راجع ما تقدم (٢ ــ ١ و ٢)

٤ ــ عبد الله بن علي بن المديني ، راجع ما تقدم ٤ : ٥

٥ ــ محمد بن أحمد الحكيمي ، راجع ما تقدم ٤ : ٦

٦ ــ محمد بن يحيى بن أبي عمر ، قول الكوثري ص ١٦٦ :

« قال عنه أبو حاتم : كان به غفلة حدث حديثاً موضوعاً عن ابن عيينة » .

أقول : عبارة أبي حاتم كما في كتاب ابنه و(التهذيب) وغيرهما / : « كان رجلاً صالحاً ٧٣
وكان به غفلة ، رأيت عنده حديثاً موضوعاً قد حدث به عن ابن عيينة وكان صدوقاً » هذا وابن أبي عمر مكثر جداً عن ابن عيينة ، فاذا اشتبه عليه حديث واحد لم يضره ، ولعل أبا حاتم نبهه عليه فترك روايته ، وقد يكون أبو حاتم أخطأ في ظن الحديث موضوعاً ، وسئل الإمام أحمد : عمن نكتب ؟ فقال أما بمكة فابن أبي عمر .

وقد أكثر مسلم في (صحيحه) عن ابن أبي عمر ، له عنده على ما حكي عن (الزهرة) مائتا حديث وستة عشر حديثاً .

٧ ــ محبوب بن موسى ، قال الكوثري ص ١٧ :

« يقول عنه أبو داود لا تقبل حكاياته إلا من كتاب » .

أقول : عبارة أبو داود كما في (التهذيب) و (الميزان) « ثقة : لايلتفت إلى حكاياته

إلا من كتاب » ويأتي تحقيق حال محبوب في ترجمته من (التنكيل) إن شاء الله تعالى .

٨ – سعيد بن عامر ، قال الكوثري ص ١٠٩ :

« في حديثه بعض الغلط كما قال ابن أبي حاتم » .

أقول : عبارة ابن أبي حاتم نقلها عن أبيه كما في كتابه وغيره « كان رجلاً صالحاً وكان في حديثه بعض الغلط وهو / صدوق » وتأتي ترجمة سعيد في (التنكيل) . ٧٤

٩ – سليمان بن حسان الحلبي . قال الكوثري ص ١٠٩ : « قال أبو حاتم عنه[1] سألت ابن أبي غالب عنه فقال : لا أعرفه ولا أرى البغداديين يرون عنه » .

أقول : تتمة عبارة أبي حاتم كما في كتاب ابنه و (تاريخ بغداد) ج ٩ ص ٢١ « وروى عنه من الرازيين أربعة أو خمسة » قال ابن أبي حاتم : « قلت (لأبي) ما تقول فيه ؟ قال : هو صحيح الحديث » .

١٠ – محمد بن العباس أبو عمر بن حيويه ، راجع ما تقدم ١ : ١٢ وتأتي ترجمة محمد في (التنكيل) .

١١ – محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي ، قال الكوثري ص ١٣٣ :

« قال ابن عدي رأيت أبا يعلى يسيء القول فيه ويقول : شهد على خالي بالزور . وله عن أهل الموصل أفراد وغرائب اه . وأبو يعلى من أعرف الناس به وكلامه فيه قاض على كلام الآخرين » .

/ أقول : آخر ما حكاه ابن عدي عن أبي يعلى قوله : « بالزور » وعقب ذلك كما ٧٥ في (التهذيب) « قال ابن عدي وابن عمار ثقة حسن الحديث عن أهل الموصل معافى بن عمران وغيره ، وعنده عنهم أفراد وغرائب ، وقد شهد أحمد بن حنبل أنه رآه عند يحيى القطان ، ولم أر أحداً من مشايخنا يذكره بغير الجميل ، وهو عندهم ثقة » .

فحذف الكوثري توثيق ابن عدي وجميع مشايخه لابن عمار ، وحذف الدليل على أن المراد بالأفراد والغرائب الأفراد والغرائب الصحيحة التي يمدح صاحبها لدلالتها على إكثاره

---

(١) الكوثري يأتي بلفظ « قال عنه » بمعنى « قال فيه » .

وعنايته ومهارته في الفن كما تقدم شيء من ذلك (٢ : ٥) وحـذف الدليل على أن أبا يعلى كان عنده نفرة عن ابن عمار توجب أن لا يعتد بكلامه المذكور فيه ، كما يأتي إيضاح ذلك في ترجمة ابن عمار من (التنكيل) .

والكوثري يتشبث بهذه القاعدة ويتوسع فيها جداً فيرد كثيراً من الروايات المحققة والجرح المفسر المحقق بدعوى انحراف الراوي أو الجـارح عن المجروح ، وإن كان الراوي أو
الجارح جمـاعة من الأئمة ولم يثبت ما يعارض قولهم بل / مع ثبوت ما يوافق قولهم عمن ٧٦
كان موافقاً للمجروح مائلا إليه ، كما يأتي بعض ذلك في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت ابن المغلس من (التنكيل) .

ثم يتناقض الكوثري ههنـا فيزعم أن تلك الكلمة المحتملة الصادرة من أبي يعلى مع تبين نفرته عن ابن عمار يرد بها توثيق الجمهور لابن عمار ، وسيأتي في القسم الأول من (التنكيل) تحقيق هذه القاعدة ، وفي القسم الثاني ترجمة ابن عمار وبيان إمامته وجلالته .

١٢ ـ محمد بن فضيل بن غزوان ، قال الكوثري ص ٣٩ في الكلام في القاسم التمار :

« وقال ابن سعد عن[1] محمد بن فضيل الراوى عنه : بعضهم لا يحتج به » .

أقول : عبارة ابن سعد كما في (طبقاته) ج ٦ ص ٢٧١ و (التهذيب) وغيرها :

« كان ثقة صدوقاً كثير الحديث متشيعاً ، وبعضهم لا يحتج به » .

فحذف الكوثري التوثيق الصريح ، والدليل على أن / عدم احتجاج بعضهم بابن فضيل ٧٧
إنما هو لتشيعه ، وقد وثقه ابن معين ويعقوب بن سفيان والعجلي وغيرهم ، ولم يطعن أحـد في روايته ، وقال ابن شاهين : « قال علي ابن المديني : كان ثقة ثبتـاً في الحديث » وقال الدارقطني : « كان ثبتاً في الحديث إلا أنه كان منحرفاً عن عثمان » وقد جاء مايدفع هذا.[2]

قال أبو هشـام الرفاعي : « سمعت ابن فضيل يقول : رحم الله عثمان ولا يرحم من لا يترحم عليه » وذكر ابن حجر في (مقدمة الفتح) كلام ابن سعد ثم قال : « قلت إنما توقف فيه

(١) بمعنى في

(٢) أعني انحرافه عن عثمان .

من توقف لتشيعه » . ثم ذكر كلام أبي هشام ثم قال : « احتج به الجماعة » . يعني الشيخين في (صحيحيهما) وبقية الستة ، ولا أدري من هو الذي لم يحتج بابن فضيل أو توقف فيه ؟ ولعل المراد بذلك بعض المتشددين في السنة لم يرو عن ابن فضيل لأنه يراه متشيعاً ويرى في الرواية عنه ترويجـاً للتشيع فتوقف لذلك ، لا لأن ابن فضيل ليس بحجة ، ويأتي في القسم الأول
٧٨ من / (التنكيل) تحقيق حكم رواية المبتدع بما يعلم منه أن مثل ابن فضيل حجة على الإطلاق .

— ٦ —

ومن عواقره أنه يعمد إلى جرح لم يثبت فيحكيه بصيغة الجزم محتجاً بـه ، فمن أمثلة ذلك .

١ ـ الحسن بن الربيع ، قال الكوثري ص ١٥٢ :

« يقول فيه ابن معين لو كان يتقي الله لم يكن يحدث بالمغازي ، ما كان يحسن يقرؤها » .

أقول : هذا الكلام إنما رواه بكر بن سهل الدمياطي عن عبد الخـالق بن منصور عن ابن معين ، وبكر بن سهل لم يوثقه أحد ، بل ضعفه النسائي ، ورماه الذهبي في (الميزان) بالوضع .

٢ ـ ثعلبة بن سهيل القاضي ، قال الكوثري ص . ١١ ضعيف .

أقول : هذا يصلح أن يعد من أمثلة النوع الثامن ـ ٨ ـ لكن أظن الكوثري اعتمد
٧٩ على ماحكاه أبو الفتح محمد / بن الحسن الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة « ليس بشيء » وهذه حكاية منقطعة كما قاله الذهبي في (الميزان) ، لأن بين الأزدي وابن معين مفازة ، ومع ذلك فالأزدي نفسه متهم ! له ترجمة في (تاريـخ بغداد) و (الميزان) و (اللسان) [1] ثم لو فرض صحة تلك الكلمة عن ابن معين ، فابن معين ممـا يطلق « ليس

(١) انظر (اللسان) ج ٥ رقم ٤٦٤ و ٤٦٥ فإنهما ترجمة واحدة وقوله في سطر ١٥ : « فأما » إلى قوله في سطر ١٨ : « انتهى » كلام معترض .

بشيء » لايريد بها الجرح وإنما يريد أن الرجل قليل الحديث . وقد ذكر الكوثري ذلك ص ١٢٩ ويأتي تحقيق ذلك في ترجمة ثعلبة من (التنكيل) وحاصله أن ابن معين قد يقول « ليس بشيء » على معنى قلة الحديث فلا تكون جرحاً ، وقد يقولها على وجه الجرح كما يقولها غيره فتكون جرحاً ، فإذا وجدنا الراوي الذي قال فيه ابن معين : « ليس بشيء » قليل الحديث وقد وثق ، وجب حمل كلمة ابن معين على معنى قلة الحديث لا الجرح ، وإلا فالظاهر أنها

٨٠ جرح ، فلما نظرنا / في حال ثعلبة وجدناه قليل الحديث ، ووجدنا ابن معين نفسه قد ثبت عنه أنه قال في ثعلبة لابأس به . وقال مرة : ثقة ، كما في (التهذيب) ، وممن قال ابن معين فيه : « ليس بشيء » أبو العطوف الجراح بن المنهال فنظرنا في حاله فإذا له أحاديث غير قليلة ولم يوثقه أحد بل جرحوه ، قال ابن المديني : « لايكتب حديثه » وقال البخاري ومسلم : « منكر الحديث » وقال النسائي والدارقطني : « متروك » وقال أبو حاتم والدولابي الحنفي : « متروك الحديث ذاهب لايكتب حديثه » وقال النسائي في (التمييز) : « ليس بثقة ولا يكتب حديثه » وذكره العقيلي فيمن اتهم بالكذب ، وقال ابن حبان : « كان يكذب في الحديث ويشرب الخمر .... » والكلام فيه أكثر من هذا فعرفنا أن قول ابن معين فيه : « ليس بشيء » أراد بها الجرح كما هو المعروف عند غيره في معناها ، فتدبر ما تقدم ثم انظر حال الكوثري إذ يبني على حكاية الأزدي عن ابن معين أنه قال في ثعلبة : « ليس بشيء » ويعلم حال الأزدي وأنه كان بعد ابن معين بمدة ويعرف أن ابن معين قد يطلق تلك

٨١ الكلمة لا على سبيل الجرح ، وأن الحجة قائمة على أن هذا من / ذاك ، ومع ذلك كله يقول الكوثري في ثعلبة « ضعيف » وفي أبي العطوف يرى الكوثري جرح الأئمة له وأن له أحاديث غير قليلة ، وأن ذلك مبين أن قول ابن معين فيه : « ليس بشيء » إنما أراد بها الجرح ، ولكن الكوثري يقول ص ١٢٩ : « وقال ابن معين : ليس بشيء ، وهو كثيراً مايقول هذا فيمن قل حديثه »! وعذر الكوثري أنه بحاجة إلى رد رواية رواها ثعلبة وإلى تقوية أبي العطوف ، هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

٣ — عبد الله بن جعفر بن درستويه . قال الكوثري صفحة ٣٩ : « كان يحدث عمن

لم يدركه لأجل دريهات يأخذها ، فادفع إليه درهماً يصطنع الك ما شئت من الأكاذيب » .

ذكر الكوثري هذه التهمة في عدة مواضع كلها بالجزم ، بل نبز هذا العالم الفاضل الذي لاذنب له إلا أنه روى كتاباً مشهوراً وهو (تاريخ يعقوب بن سفيان) ، وقد ثبت سماعه له حتى أن الذي كان أنكر عليه رجع أخيراً فقصده فسمع منه ، كما في ترجمته من (تاريخ بغداد) ،

٨٢ نبزه الكوثري بلقب « الدراهمي » مع أنه لامستند للكوثري / في ذلك ، إلا ماحكاه الخطيب عن هبة الله الطبري أنه ذكر ابن درستويه وضعفه وقال : « بلغني أنه قيل له حدث عن عباس الدوري حديثاً ونحن نعطيك درهماً ، ففعل ، ولم يكن سمع من عباس » .

ولا يخفى على عالم أن هذه الحكاية لايصح الاستناد إليها لجهالة المبلغ للطبري ، والكوثري من أعلم الناس بهذا ، بل يجاوزه كثيراً فيقول راداً لروايات الثقات الأثبات عمن يصرحون باسمه ، وقد ثبتت صحبتهم له وهم مع ذلك أبرياء من التدليس ، فيقول الكوثري : اللفظ لفظ انقطاع ! حتى أحوجني ذلك إلى أن بينت في القسم الأول من (التنكيل) شرح قاعدة الاتصال والانقطاع ، وتحقيق الحكم فيما يشتبه منها ، ومع هذا فقد قال الخطيب : « هذه الحكاية باطلة .... » هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

ويأتي بقية الكلام في ترجمة عبد الله بن جعفر من (التنكيل) .

٤ — الأصمعي عبد الملك بن قريب . قال الكوثري ص ٥٤ :

« كذبه أبو زيد الأنصاري » .

٨٣ أقول : حاكي ذلك عن أبي زيد هو أحمد بن عبيد بن / ناصح وهو مطعون فيه ، وفي (الميزان) في ترجمة الأصمعي « أحمد بن عبيد ليس بعمدة » ونقل الكوثري نفسه هذا ص ٤٢ حين احتاج إلى رد رواية لأحمد بن عبيد قال الكوثري : « فلم يكن بعمدة كما ذكره الذهبي في ترجمة عبد الملك الأصمعي من (الميزان) » يجزم الأستاذ هنا بأنه ليس بعمدة، ثم يعتده فيقول في الأصمعي : كذبه أبو زيد الأنصاري . هكذا تكون الأمانة عند الكوثري !

٥ — جرير بن عبد الحميد . قال الكوثري ص ١١٠ :

« تفرد برواية حديث الأخرس الموضوع » .

أقول : مستند الكوثري حكاية حكاها سليمان الشاذكوني ، والشاذكوني هالك ويأتي شرح الحال في ترجمة جرير من (التنكيل) . [1]

٦ ـ سليم بن عيسى القاري . قال الكوثري ص ٦٠ :

« كان ضعيفاً في الحديث .... وقد روى عن الثوري خبراً منكراً ساقه العقيلي » .

٨٤ أقول : لا مستند للكوثري في قوله : « كان ضعيفاً في الحديث » / إلا ذكر العقيلي ومن تبعه سليم بن عيسى في كتب الضعفاء مع رواية ذاك الحديث من طريق سليم بن عيسى.

فأما ذكر الراوي في بعض كتب الضعفاء فـلا يضره ما لم يكن فيما ذكر به ما يوجب ضعفه ، وذلك أنهم كثيراً مايذكرون الرجل لكلام فيه لا يثبت أو لا يقدح أو نحو ذلك .

وأما ذاك الحديث فرواه العقيلي عن يحيى بن صالح [2] عن أبي صالح كاتب الليث عن سليم بن عيسى أبي يحيى عن سفيان الثوري ، ويحيى بن صالح [2] متكلم فيه ، وأبو صالح كاتب الليث ليس بعمدة ، تأتي ترجمته في (التنكيل) ، [3] فعلى هذا لايثبت أن سليماً روى ذاك الحديث ومع هذا فسليم / الذي ذكره العقيلي وروى عنه ذاك الحديت ليس هو بالقارىء ٨٥ صاحب حمزة الواقع في سند الخطيب ، وإيضاح ذلك أن العقيلي قال « سليم بن عيسى مجهول في النقل حديثه منكر غير محفوظ . حدثنا يحيى ... » كما مر فقول العقيلي « مجهول في النقل حديثه منكر » واضح في أنه عنده غير القارىء ، فإن القارىء معروف مشهور ، وهذا مجهول لا يعرف إلا بذاك الحديث كما تقتضيه عبارة العقيلي ، ويؤكد هذا أن الذي ذكره العقيلي وروى عنه ذاك الحديث ، كنيته « أبو يحيى » كما في السند ، هكذا هو في كتاب

(١) ج ١ ص ٢١٦ رقم ٦٣

(٢) كذا في النسختين ، والصواب « ابن عثمان » كما في « الضعفاء » للعقيلي (ص ١٧٢) و « الميزان » للذهبي ، ويأتي قريباً في الكتاب على الصواب . ن

(٣) ج ١/٣٠٥/١٢٤ .

العقيلي في النسخة المحفوظة بالمكتبة الآصفية في حيدر أباد الدكن[1] وهكذا هو في (الميزان) وليست هذه كنية القارىء ، أما القارىء فقال ابن الجزري في ترجمته من (طبقات القراء) ج ١ ص ٣١٨ « كنيته أبو عيسى ويقال أبو محمد » .

والذهبي وإن بدأ في الميزان فزعم أنه القارىء فإنه رجع بعد ذلك ولفظه « سليم بن عيسى الكوفي القارىء ، إمام في القراءة ، وروى عن الثوري خبراً منكراً ساقه العقيلي ، ولعل هذا الرجل غير القارىء . . . »

فقد اتضح أن سليم بن عيسى القارىء الواقع في سند الخطيب لا ينااله وهن مما ذكر العقيلي ثم الذهبي ، لأنه إن لم يكن هو الذي روى العقيلي عن يحيى بن عثمان عن كاتب الليث عنه ذلك الحديث فواضح ، وإن كان إياه فلا يثبت عنه رواية ذاك الحديث للكلام في كاتب الليث وفي الراوي عنه .

٨٦ ولنكتف بهذه الأمثلة هنا ، ويأتي لها في قسم التراجم / من (التنكيل) نظائر منها في ترجمة حماد بن سلمة ، ومنها في ترجمة محمد بن حسين بن حميد بن الربيع .

اعتبار

كما رأيت الكوثري حيث يكون له غرض في الطعن في الراوي قد يعمد إلى جرح يعلم أنه لايثبت فيجزم به ، فكذلك حيث يكون له غرض في تقوية الراوي قد يعمد إلى ثناء عليه يعلم أنه لايثبت فيجزم به ، كما يأتي في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحِمَّاني من (التنكيل)[2] والله المستعان .

— ٧ —

ومن تجاهله ومجازفاته قوله في المعروف الموثق « مجهول » أو « مجهول الصفة » أو « لم يوثق » أو نحو ذلك ، فمن الأمثلة :

---

(١) قلت : وكذلك هو في النسخة المحفوظة في المكتبة الظاهرية بدمشق . ن

(٢) ج ١ ص ١٧٠ رقم ٣٤ .

١ – عبد الله بن محمود . روى الخطيب جزء ١٣ ص ٣٨٤ من طريق عبد الله بن محمود المروزي قال سمعت محمد بن عبد الله بن قهزاذ .. » فقال الأستاذ ص ٧٠

« وعبد الله بن محمود مجهول الصفة » .

٨٧ / أقول : في ترجمة محمد بن عبد الله بن قهزاذ من « تهذيب التهذيب » جزء ٩ ص ٢٧١

« روى عنه ... وعبد الله بن محمود السعدي » .

ولعبد الله بن محمود السعدي المروزي ترجمة في كتاب ابن أبي حاتم وقال « كتب إلى أبي بمسائل ابن المبارك من تأليفه » وله ترجمة في (تذكرة الحفاظ) جزء ٢ ص ٢٥٧ . قال الذهبي « الحافظ الثقة محدث مرو أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمود بن عبد الله السعدي .. قال الحاكم : ثقة مأمون »[1] .

٢ – محمد بن مسلمة . روى الخطيب ج ١٣ ص ٣٩٥ من طريق البخاري « حدثنا صاحب لنا قال : قلت لمحمد بن مسلمة ... » فقال الكوثري صفحة ١٠٣ في الحاشية

« مجهول وليس هو بكاتب الحارث بن مسكين فانه محمد بن سلمة ... »

أقول : قد قرأ الكوثري ترجمته في (الانتقاء) لابن عبد البر الذي بث الكوثري عقاربه في تعليقاته عليه ص ٥٦ وفي (تاريخ البخاري) جزء ١ ق ١ ص ٢٤٠ « محمد بن مسلمة أبو هشام المخزومي المدني ... سمع مالكا ... وقيل لمحمد / بن مسلمة ما لرأي فلان .. » فذكر الحكاية التي ذكرها الخطيب . ٨٨

وقال ابن حبان في (الثقات) : « محمد بن هشام بن إسماعيل أبو هشام المخزومي .. يروي عنه هارون بن عبد الله الحمال والناس ، وكان ممن يتفقه على مذهب مالك ويفرّع على أصوله ممن صنف وجمع » وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال « .. روى عنه عبد الرحمن بن عبد الملك

(١) وهو من شيوخ ابن خزيمة وابن حبان ، وذكره ابن حبان في ثقاته مع روايته عنه في صحيحه ، وتوثيق ابن حبان لمن عرفهم وخبرهم من أعلى التوثيق ، فانه يتشدد في هؤلاء ويحسن الظن بغيرهم .

قلت : وراجع « التنكيل » (١/٣١٥) من أجل ابن محمود . و (١/٤٣٦ – ٤٣٨) من أجل توثيق ابن حبان . فهناك تفصيل دقيق عنه .

ابن شيبة وأبي . . سألت أبي عنه فقال : كان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك، وكان من أفقههم . . سئل أبي عنه فقال : مديني ثقة » .

وفي (الديباج المذهب) صفحة ٢٢٧ « محمد بن مسلمة .. روى محمد هذا عن مالك وتفقه عنده، وكان أحد فقهاء المدينة من أصحاب مالك وكان أفقههم وهو ثقة، وله كتب فقه أخذت عنه، وهو ثقة مأمون حجة، جمع العلم والورع توفي سنة ٢٠٦ » .

٨٩ / ويبعد جداً أن يكون هذا كله خفي على الكوثري مع ما عرفناه منه من النشاط في التفتيش عن التراجم، بل في سياق كلامه ما يشعر بأنه عرف هذا الرجل، فانه قال صفحة ١٠٤ « ونهمس في أذن هذا المتعصب الهاذي : إن كنت . . فما رأيك في مذهب إمامك . . » يعني مالكا، والله المستعان .

٣ – طاهر بن محمد، ذكر الخطيب جزء ١٣ ص ٣٧٣ حكاية من طريق « طاهر بن محمد حدثنا وكيع . . » فقال الكوثري ص ٤٣ « طاهر بن محمد مجهول » .

أقول : بل معروف موثق، هو طاهر بن أبي أحمد محمد بن عبد الله الزبيري، ذكره المزي في (تهذيبه) في الرواة عن وكيع، وذكره ابن أبي حاتم في كتابه وقال : « روى عنه محمد بن عبد الله الحضرمي وموسى بن إسحاق القاضي » وذكره ابن حبان في (الثقات) وقال : « يروي عن وكيع وأبي أسامة حدثنا عنه محمد بن إدريس الشامي، مستقيم الحديث » وهذا من توثيق ابن حبان الذي لا مغمز فيه، كما يأتي شرحه في ترجمة ابن حبان من (التنكيل).(1)

٩٠ / ٤ ـ إسماعيل بن حمدويه . ذكر الخطيب ج ١٣ ص ٤١٤ أثراً من طريق « سلامة ابن محمود القيسي، حدثنا إسماعيل بن حمدويه البيكندي قال سمعت الحميدي . . . . » فقال الكوثري ص ١٥٠ : « اسماعيل بن حمدويه مجهول » .

أقول : ذكره ابن حبان في (الثقات) ـ ووقع في النسخة « السكندري »(2)

---

(1) ج ١ ص ٤٣٦ – ٤٣٨ .

(2) ثم رأيته في نسخة أخرى جيدة (البيكندي) . المؤلف .

قلت : وهو الصواب كما أفاده المصنف في « التنكيل » (١ / ٢٠٨ / ٥٠) . ن

وقال : « يروى عن أبي نعيم وأبي الوليد وأهل البصرة ، حدثنا عنه محمد بن المنذر شكر ، كان مقيماً بالرملة زماناً وكتب عنه شكر » .

أقول : فقد عرفه ابن حبان وعرف حديثه ، وتوثيقه لمن عرفه وعرف حديثه مقبول ، كتوثيق غيره من الأئمة ، ويأتي شرح ذلك في ترجمة ابن حبان من (التنكيل) .

٥ ـ عبد الرحمن بن داود بن منصور . ذكر الكوثري ص ١٨٤ رواية لأبي نعيم الأصبهاني عن أبي الشيخ عن عبد الرحمن بن داود بن منصور . فقال الكوثري : « عبد الرحمن بن داود مجهول » .

أقول : ذكره أبو الشيخ وأبو نعيم أنفسهما في كتابيهما ، فقال أبو الشيخ : « عنده حديث الشام ومصر ، أكثر الناس / حديثاً عنهم ، كان من الفقهاء صاحب أصول ثقة مأمون». ٩١

وذكر أبو نعيم في (تاريخ أصبهان) نحو ذلك ، وهذان الكتابان قد وقف عليهما الكوثري ، فانه قال ص ٥٩ عند ذكر عمرو بن قيس الماصر : « له ولذويه ذكر واسع في (تاريخ أصبهان) لأبي الشيخ » وقال ص ١٥١ في أحمد بن عبد الله الأصبهاني : « مترجم في (تاريخ أصبهان) لأبي نعيم » وفي كلا النقلين نظر ، لكن المقصود هنا بيان وقوف الكوثري على الكتابين ، وقد دل على ذلك كلامه في سالم بن عصام كما مر (٢ : ٥) ،[1] ولا يخفى على الكوثري أن عبد الرحمن هذا أصبهاني ، فالظن به أنه راجع ترجمته في الكتابين المذكورين .

٦ ـ أحمد بن الفضل بن خزيمة . قال الكوثري ص ١١١ « لم يوثق » .

أقول : هو أحمد بن الفضل بن العباس بن خزيمة ترجمته في (تاريخ بغداد) ج ٤ ص ٣٤٧ وفيها وكان ثقة .

٧ ـ جعفر بن محمد الصندلي . قال الكوثري صفحة ١٤١ :

« [الذي] أثنى ابن حيويه عليه وحده ، لا يكون إلا من هذا الصنف » .

أقول : ابن حيويه هو محمد بن العباس أبو عمر بن / حيويه الخزاز ستأتي ترجمته في ٩٢

(١) يعني النوع الثاني الترجمة الخامسة . (ص ٦١ ـ الطبعة الأولى)

«التنكيل» ، وهو أحد الثقات الأثبات العارفين ، ومع ذلك ففي ترجمة جعفر هذا من (تاريخ بغداد) « وكان ثقة صالحاً ديناً سكن باب الشعير ، أخبرنا أحمد بن أبي جعفر حدثنا يوسف بن عمر القواس حدثنا أبو الفضل جعفر بن محمد الصندلي الأطروش سنة سبع عشرة وثلاثمائة ومات فيها ، وكان يقال إنه من الأبدال » . ثم ذكر الخطيب أن الصحيح أنه مات سنة ٣١٨ ، وقال ابن الجوزي في (المنتظم) جزء ٦ ص ٢٣٤ في ترجمة جعفر هذا « وكان ثقة صالحا ديناً . . . وكان يقال إنه من الأبدال » .

اعتبار

كما أن الكوثري يتجاهل المعروفين الثقات حين يكون هواه رد روايتهم ، فكذلك يتعارف المجاهيل ويحتج بروايتهم إذا كانت روايتهم توافق هواه ، وسيأتي في (التنكيل) أمثلة لذلك .

منها : في ترجمة أحمد بن عبد الله الأصفهاني ، ذكر الخطيب أثراً من طريق علي بن حمشاذ
٩٣ عنه واستنكره ، فقال الكوثري صفحة ١٥١ « سعى الخطيب . . . بأن يقول : إن / أحمد بن عبد الله الأصفهاني مجهول ، كيف وهو من ثقات شيوخ ابن حمشاذ مترجم في (تاريخ أصفهان) لأبي نعيم » . كذا قال : وقد فتشت (تاريخ أبي نعيم) فوجدت فيه ممن يقال له (أحمد بن عبد الله) جماعة ليس في ترجمة واحد منهم ما يشعر بأنه هذا ، وفوق ذلك فجميعهم غير موثقين ! [1]

ومنها في ترجمة أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس الحماني ، ذكر الخطيب بسنده حكاية عن ابن أبي خيثمة وردها بنكارتها بأن في السند مجاهيل . فاحتج الكوثري بتلك الحكاية جازماً بها ودفع كلام الخطيب بقوله « وهذا مما يغيظ الخطيب جداً ويحمله على ركوب كل مركب للتخلص منه بدون جدوى .

كذا قال ، ثم لم يبين ما يعرف به أولئك الذين جهلهم الخطيب [2] .

---

(١) وادعى الكوثري أن علي بن حمشاذ لا يروي إلا عن الثقات فبينت هناك كذب هذه الدعوى وسقت عدة من الروايات التي فيها رواية علي بن حمشاذ عن الضعفاء والمتهمين .

(٢) وقد عرف غيره بعضهم بالضعف الشديد كما ستراه في « التنكيل » .

منها في وترجمة الإمام الشافعي فيما يتعلق / بكتاب (التعليم) المنسوب لمسعود بن شيبة ، ٩٤
هذا الكتيب فيه جهالات في الطعن في مالك والشافعي ، وذكر ابن حجر في (لسان الميزان) مسعود بن شيبة وقال : « مجهول لا يعرف عمن أخذ العلم ولا من أخذ عنه ، له مختصر سماه (التعليم) . . » فزعم الكوثري في حاشية صفحة ٣ « أنه معروف عند الحافظ عبد القادر القرشي و . . . وغيرهم ، فنعد صنيع ابن حجر هذا من تجاهلاته المعروفة لحاجة في النفس ، وقانا الله اتباع الهوى » . كذا قال ، والقرشي وغيره لم يعرفوا من حال مسعود بن شيبة إلا بما أخذوه من كتاب (التعليم) نفسه ، وليس في ذلك مايدل أنهم عرفوه المعرفة التي تنافي الجهالة ، والواقع أن كتاب (التعليم) ألفه حنفي مجهول متعصب وكتب على ظاهره ذاك الاسم المستعار (مسعود ابن شيبة) ولكن الكوثري مع معرفته بالحقيقة يلدغ ويصىء ويرمي الأئمة بدائه ثم يقول: وقانا الله اتباع الهوى !

* * *

ومما يدخل في هذا الضرب قول الكوثري ص ١٦ عند نقله ما ذكره الخطيب
في موضع قبر أبي حنيفة : « كان / من المناسب أن يذكر الخطيب هنا ما ذكره في ٩٥
ج ١ ص ١٢٣ من تبرك الشافعي بأبي حنيفة حيث قال : أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين ابن علي الصيمري قال : أنبأنا عمر بن ابراهيم المقرىء قال أنبأنا مكرم بن أحمد قال أنبأنا عمر بن إسحاق بن إبراهيم قال أنبأنا علي بن ميمون قال سمعت الشافعي يقول : إني لأتبرك بأبي حنيفة وأجيء إلى قبره في كل يوم ــ يعني زائراً ــ فإذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وجئت إلى قبره وسألت الله تعالى الحاجة عنده فما تبعد عني حتى تقضى اهـ . ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب » .

أقول : أما الصيمري وشيخه فموثقان عند الخطيب أي في (تاريخه) كما هو الظاهر ــ ومع هذا فالظاهر أن هذه الحكاية من كتاب (مناقب أبي حنيفة) الذي جمعه مكرم ابن أحمد ، وكان كتاباً معروفاً ، ولعله كان عند الخطيب نسخة منه وكان سماعه له من الصيمري ، ومعظم الاعتماد في مثل هذا على صحة النسخة ، ولم يكن الخطيب ليعتمد عليها

إلا وهي صحيحة ، فالصيمري وشيخه من الوسائط السندية - فلا يضر تلك الرواية أن يكون
٩٦ فيها أو في أحدهما كلام - / على أنه لا كلام فيهما فيما أعلم ، وأما مكرم فقد قال الخطيب في ترجمته : « وكان ثقة » ولم أر ما يخالف ذلك سوى ما ذكره الخطيب ج ٤ ص ٢٠٩ في ترجمة أحمد بن الصلت بن المغلس الحماني قال : « حدثني أبو القاسم الأزهري قال : سئل أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني وأنا أسمع عن جمع مكرم بن أحمد (فضائل أبي حنيفة) ؟ فقال : موضوع ، كله كذب ، وضعه أحمد بن المغلس الحماني .... » .

فهذه العبارة تحتمل أوجهاً :

الأول : أن يكون الدارقطني تجوز في قوله : (كله) وإنما أراد أن الموضوع بعض ما تضمنه ذلك المجموع ، وهو ما فيه رواية عن أحمد بن محمد بن الصلت بن المغلس .

الثاني : أن تكون عبارة الدارقطني على ظاهرها ، ويكون ما في ذلك المجموع من غير الحماني أصله من وضع الحماني ، ولكن كان لمكرم إجازات من أولئك الشيوخ فأسقط اسم الحماني من تلك الروايات ورواها عن أولئك المشايخ بحق الإجازة ، كما قيل إن الحافظ أبا نعيم الأصبهاني ربما صنع مثل ذلك كما يأتي في ترجمته من (التنكيل) .

٩٧ / الثالث : أن يكون مكرم واطأ الحماني ، فوضع له الحماني تلك الحكايات عن شيوخ الذين أدركهم مكرم ، فرواها مكرم عنهم ، وهذا الوجه الثالث هو الموافق لظاهر سؤال الأزهري للدارقطني وجواب الدارقطني ، لكن يدفعه توثيق الخطيب لمكرم ، وأنه لم يذكره أحد في (الضعفاء) ، والوجه الثاني أيضاً موافق لظاهر سؤال الأزهري وجواب الدارقطني ، وهو أدنى أن لا يدفعه ما يدفع الثالث . وعلى كل حال فلم ينحل الاشكال ، فدعه وافرض أن الراجح هو الوجه الأول ، وأن هذه الرواية صحيحة عن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ، فمن عمر هذا ؟ ومن شيخه أمو ثقان هما عند الخطيب كما زعم الكوثري ؟ (١) .

---

(١) أقول : لقد زعم الكوثري في كتاب آخر أكثر من هذا : أنه سند صحيح ! وقد كنت رددت عليه وبينت بطلان القصة في « سلسلة الأحاديث الضعيفة » ، فراجع ذلك تحت الحديث (٢٢) . وراجع الحديث الذي بعده ، ففيه بيان شيء آخر من مغالطات الكوثري واتباعه لهواه .

أما أنا فقد فتشت (تاريخ بغداد) فلم أجدها فيه، لا موثقين ولا غير موثقين، بل ولا وجدتها في غيره، نعم في غيره علي بن ميمون الرقي يروي عن بعض مشايخ الشافعي ونحوهم، وهو موثق لكن لانعرف له رواية عن الشافعي، وقد راجعت (توالي التأسيس) لابن حجر لأنه حاول فيها استيعاب الرواة عن الشافعي فلم أجد فيهم علي / بن ميمون لا الرقي ولا غيره، ٩٨
انظر (توالي التأسيس) ص ٨١.

هذا حال السند، ولا يخفي على ذي معرفة أنه لا يثبت بمثله شيء، ويؤكد ذلك حال القصة، وإن زيارته قبر أبي حنيفة كل يوم بعيد في العادة، وتحريه قصده للدعاء عنده بعيد أيضاً، إنما يعرف تحري القبور لسؤال الحوائج عندها بعد عصر الشافعي بمدة، فأما تحري الصلاة عنده فأبعد وأبعد.

والمقصود إنما هو المقابلة بين قول الكوثري «ورجال هذا السند كلهم موثقون عند الخطيب» مع الأمثلة السابقة، وبين الأمثلة المتقدمة في النوع[1] (٧). وبيان أن الكوثري إن تجاهل المعروفين الموثقين من رواة ما يخالف هواه، فإنه يتعارف المجهولين من رواة ما يوافقه، والله المستعان.

- ٨ -

ومن أعاجيبه أنه يطلق صيغ الجرح مفسرة وغير مفسرة بما لا يوجد في كلام الأئمة، ولا له عليه بينة، فمن أمثلة ذلك:

١ — أنس بن مالك صاحب رسول الله ﷺ. قال الكوثري صفحة ٨٠ «وأما حديث الرضخ فروي عن أنس / بطريق هشام بن زيد، وأبي قلابة عنعنة، وفيه القتل بقول المقتول ٩٩
من غير بينة، وهذا غير معروف في الشرع، وفي رواية قتادة عن أنس إقرار القاتل لكن عنعنة قتادة متكلم فيها، وقد انفرد برواية الرضخ أنس رضي الله عنه في عهد هرمه، كانفراده برواية شرب أبوال الإبل في رواية قتادة (زاد في الحاشية — كما في (الكفاية) للخطيب ص ٧٤ برغم حملات البدر العيني على الإتقاني وصاحب (العناية) في ذلك ...) وبحكاية

(١) الأصل «الفرع».

معاقبة العرنيين تلك العقوبة للحجاج الظالم المشهور، حينما سـأله عن أشد عقوبة عاقب بها النبي ﷺ، حتى استاء الحسن البصري من ذلك، ومن رأي أبي حنيفة أن الصحابة رضي الله عنهم مع كونهم عدولاً ليسوا بمعصومين من مثل قلة الضبط الناشئة عن الأمية، أو كبر السن، فيرجح رواية الفقيه منهم على رواية غيره عند التعارض، ورواية غير الهرم منهم على رواية الهرم . . »

أقول : المقصود هنا ما في هذه العبارة من زعم أن أنساً رضي الله عنه هرم واختل ضبطه! ولا أعرف أحداً قبل الكوثري زعم هذا .

١٠٠ / نعم ذكروا أنه رضي الله عنه لما كبر نسي بعض حديثه لكن لا يلزم من النسيان اختلال الضبط فان الناسي إن نسي الحديث أصلاً لم يحدث به البتة وكيف يحدث به وهو ناس له ؟ وإن عرض له تردد في قصة أو في بعضها فانه إذا كان ضابطا لم يحدث بها، أو يحدث بها ويبين التردد والشك، فالضابط هو الذي لا يحدث إلا بما يتقنه، فما لم يتقنه لم يحدث به أو حدث به وبين شكه، سواء أكان عدم الاتقان لذاك أول مرة عند التلقي أم عارضاً .

وزعمه أنه هرم غير قويم، لأن الهرم أقصى الكبر، ولم يبلغ أنس أقصى الكبر، أما من جهة كبر السن فقد قيل إنه لم يجاوز المائة وقيل بل جاوزها بثلاث سنين، وغلّطوا من قال إنه جاوزها بسبع سنين وقد كان في عصره من قومه وغيرهم من عاش فوق ذلك، فبلغ حسان مائة وعشرين سنة، وكان سويد بن غفلة يؤم الناس في قيام رمضان وقد أتى عليه مائة وعشرون سنة، ثم عاش حتى تم له مائة وثلاثون سنه، وبلغ أبو رجاء العطاردي مائة وسبعاً وعشرين سنه، وبلغ أبو عمرو سعد بن إياس الشيباني مائة وعشرين سنه، وبلغ المعرور بن سويد مائة وعشرين سـنة، وبلغ زر بن حبيش مائة وسبعاً وعشرين سنة، وبلغ أبو عثمان النهدي مائة وثلاثين وقيل مائة وأربعين سـنة، وحسان صحابي من قوم أنس، والستة الباقون

١٠١ كلهم / ثقات أثبات مجمع على الاحتجاج بروايتهم مطلقاً، ولم يطعن أحد في أحد منهم بأنه تغير بأخرة . وأما من جهة قوة البدن فلم يزل أنس صالحاً حتى مات لم يعرض له

وهن شديد ، وأما من جهة كمال العقل وحضور الذهن فلم يزل أنس كامل العقل حاضر الذهن حتى مات .

وأحب أن أتتبع عبارة الاستاذ السابقة ليتضح للقارىء تحقيق الاستاذ وتثبته !

أما هشام فهو ابن زيد بن أنس بن مالك ، وليس هو بمدلس ، والراوي عنه شعبة ، وهو معروف بالتحفظ عن رواية ما يخشى فيه التدليس ، والحديث في (الصحيحين) ، وأما أبو قلابة فهو عبد الله بن زيد الجرمي ، وقد قال أبو حاتم « لا يعرف له تدليس » وسماعه من أنس ثابت كما في حديث العرنيين وغيره ، فعنعنة هذين محمولة على السماع باتفاق أهل العلم .

فقول الكوثري « وفيه القتل بقول المقتول » إنما يكون فيه ذلك لو صرح بنفي الاعتراف ، ولم يصرح به ، وإذ لم يصرح به فالواجب في مثل ذلك إذا كان الظاهر
١٠٢ باطلاً أن يبني على أنه وقع الاعتراف ، وهذا كما في دلالة الاقتضاء المشروحة في / أصول الفقه ، وهي أنه إذا لم يصح المعنى الظاهر عقلا أو شرعاً وجب إضمار ما يصح به الكلام ، ولا يعد عدم صحة الظاهر مسوغاً لرده رأساً ، فكذلك هنا ، بل الأمر هنا أوضح فان ترك الراوي لبعض الجزئيات مما يرى أنه لا يخفي ثبوته على أحد أسهل من الحذف في التركيب ، هذا كله على فرض أنه لم ينقل الاعتراف وهو منقول ثابت في رواية قتادة .

قول الكوثري « عنعنة قتادة متكلم فيها » .

أقول : دع عنعنته وخذ تصريحه ، قال البخاري في (الصحيح) في « باب إذا أقر بالقتل مرة قتل به » : حدثني إسحاق أخبرنا حبان[1] حدثنا همام حدثنا قتادة حدثنا أنس بن مالك أن يهودياً رضّ رأس جارية بين حجرين ، فجيء باليهودى فاعترف ، فأمر به النبي ﷺ فرضّ رأسه بالحجارة ، وقد قال همام بحجرين .

وفي (مسند الإمام أحمد) جـ ٣ ص ٢٦٩ حدثنا عفان حدثنا همام قال أنا قتادة أن أنساً

(١) بفتح المهملة ثم باء موحدة . ووقع في « التنكيل » (٢ /٨٩) بالمثناة التحتية وهو خطأ مطبعي .

أخبره . . . فأخذ اليهودي فجيء به فاعترف » فهل في هذا عنعنة يا كوثري ؟ [1] .

قوله « وقد انفرد برواية الرضخ أنس في عهد هرمه » .

١٠٣ (أقول) أما الانفراد فليس بمانع من الاحتجاج عند / أهل السنة ، بل بإجماع الصحابة والتابعين ، بل الأدلة في ذلك أوضح ، ولم يشترط التعدد إلا بعض أهل البدع ، نعم قد يُتوقف في بعض الأفراد لقيام قرائن تشعر بالغلط ، والمرجع في ذلك إلى أئمة الحديث ، وليس ثم قرينة ، وأئمة الحديث قد صححوا هذا الحديث كما علمت .

وأما قوله « في عهد هرمه » فقد تقدم أنه لم يهرم ، وليس هناك دليل على أنه لم يحدث بهذا الحديث إلا بعد كبره ، فالجزم بذلك مجازفة .

قوله « كانفراده برواية شرب أبوال الابل في رواية قتادة » .

(أقول) في (فتح الباري) « . . . وروى ابن المنذر عن ابن عباس مرفوعاً : في أبوال الابل شفاء للذربة بطونهم » والحديث في (الصحيحين) وغيرهما عن قتادة مصرحاً في بعض طرقه بالسماع من أنس ولم ينفرد به قتادة ، بل ثبت في (الصحيحين) وغيرهما من رواية أبي قلابة مصرحاً في بعض طرقه بالسماع من أنس ، وثبت في (صحيح مسلم) من رواية عبد العزيز بن صهيب وحميد عن أنس . وفي (تفسير ابن جرير) ٦ / ١١٩ - ١٢٠ بسند صحيح عن سعيد بن جبير ذكر القصة بسياق آخر وفيها « فاشربوا أبوالها وألبانها » . وما في (الكفاية) صفحة ٧٤ حاصله أن الخطيب عقد باباً لما استثبت فيه الراوي غيره وميزه ، فذكر في / جملة الأمثلة عن حميد عن ١٠٤
أنس « فشربتم من ألبانها قال حميد وقال قتادة عن أنس : وأبوالها » فمقصود الخطيب أن حميداً لم يحفظ في الحديث (وأبوالها) وإنما أخذه من قتادة ، فهذا حجة على أن حميداً ليس في محفوظه عن أنس (وأبوالها) وليس فيه ما يدل أن قتادة تفرد بها ، وقد ثبت من رواية أبي قلابة وعبد العزيز بن صهيب ، ثم لو فرض تفرد قتادة فقتادة أحفظهم .

قول الكوثري « وبحكاية معاقبة العرنيين » .

---

(١) ليس هذا من الزيادة . إنما هو من تبيين المجمل وتعيين المحتمل ، ومن يحتج بالمرسل كيف يعقل أن يرد مثل هذا ؟ ! المؤلف . قلت : هذا رد على ما في « الترحيب » ، فراجع التفصيل في « التنكيل » (٢٤/١ - ٢٥) . ن .

أقول : كان اجتماع أنس بالحجاج لما كان الحجاج بالبصرة وذلك سنة ٧٥ هجرية قبل وفاة أنس ببضع عشرة سنة وليس في الحديث ما يصلح أن يكون شبهة للحجاج على ظلمه ، ولو كان فيه ذلك فلم يكن الحجاج يحتاج في ظلمه إلى شبهة ، ومع هذا فلأنس عذر ، وهو أنه قد كان حدث بالحديث قبل ذلك ، فلعله لما سأله الحجاج خشي أن يكون قد بلغ الحجاج تحديثه به ، فاذا كتمه عند سؤاله إياه اتخذ الحجاج ذلك ذريعة إلى إيذاء أنس ، ثم أقول إن كان مقصود الكوثري أن تحديث أنس للحجاج بتلك القصة يدل على اختلال ضبط أنس ، فلا يخفي بطلان / هذا ، ١٠٥ وإن كان مقصوده أن ذلك موجب لفسق أنس فليصرح به .

قوله « قلة الضبط الناشئة من الأمية أو كبر السن » .

أقول : أما الأمية فليست مما يوجب قلة الضبط ، وإنما غايتها أن يكون في رواية صاحبها كثير من الرواية بالمعنى ، وليس ذلك بقادح ، ومع ذلك فلم يكن أنس أمياً ، ولا يخشى في حديث الرضخ ، ولا حديث العرنيين رواية أنس بالمعنى ، أما عدم الأمية ففي (الإصابة) « قال محمد بن عبد الله الأنصاري حدثنا ابن عون عن موسى بن أنس أن أبا بكر لما استخلف بعث إلى أنس ليوجهه إلى البحرين على السعايه ، فدخل عليه عمر فاستشاره فقال : ابعثه فانه لبيب كاتب .

وأما الرواية بالمعنى فانما تخشي في الأحاديث القوليه ، والحديثان فعليان .

قوله « فيرجح . . . »

أقول : الترجيح إنما يكون عند قيام المعارض ، ولم يعارض حديثي أنس ـ ولا سيما حديث الرضخ ـ شيء يعتد به ، وليس مما يوهن الدليل أن يكون بحيث لو عارضه ما هو أرجح منه لقدم الراجح ، فان هذا الوهن إنما يحصل عند / وجود المعارض الأقوي ، فإذا لم يكن هناك معارض ١٠٦ أقوى لم يكن هناك وهن . هذا وسيأتي بسط الكلام على حديث الرضخ في الفقهيات من (التكيل) وتأتي ترجمة أنس في قسم التراجم هناك ، [1] والله الموفق .

---

(١) ج ١ ص ٢١١ وحديث الرضح في ج ٢ ص ٨٨ .

٣ — أبو عوانة الوضاح . قال الكوثري ص ٩٢

« . . . وما رواه في ست سنوات في آخر عمره ، لا يعتد به لاختلاطه » .

أقول : فتشت المظان فلم أر أحداً زعم أن أبا عوانة اختلط ، وكأن الكوثري تشبث بما في (تاريخ بغداد) ١٣ : ٤٦٥ « . . . محمد بن غالب حدثنا أبو سلمة قال : قال لي أبو هشام المخزومي : من لم يكتب عن أبي عوانة قبل سنة سبعين ومائة فانه لم يسمع منه » ثم عقب ذلك بذكر وفاة أبي عوانة سنة ١٧٥ ، أو سنة ١٧٦ ، وحمل الكوثري قوله « فلم يسمع منه » على المجاز ، أي فلم يسمع منه سماعاً يعتد به ، ثم تخرص أن ذلك لأجل اختلاطه .

ويدفع هذا أن مثل أبي عوانة في إمامته وجلالته وكثرة حديثه وكثرة الآخذين عنه

١٠٧ لو اختلط لاشتهر ذلك / وانتشر ، فكيف لو دام ذلك سنوات ؟ وقد اعتنى الأئمة بجمع أسماء الذين اختلطوا ، فلم يذكروا أبا عوانة ، واعتنى المؤلفون في الضعفاء بذكر الذين اختلطوا ، فلم يذكروا أبا عوانه ، ومن ذكره منهم لم يذكر أنه اختلط ، وإنما ذكر أنه كان إذا حدث من حفظه يغلط ، ومع ذلك فهذه الرواية لا وجود لها في (تهذيب التهذيب) مع حرصه على ذكر كل ما فيه مدح أو قدح ، وظهر من ذلك أنها ليست في أصوله ، والذي يظهر أنهم حملوها على أن المقصود بها بيان تاريخ الوفاة [1] لأن الخطيب عقبها بما هو صريح في ذلك ، فإما أن يكونوا أعرضوا عنها لشذوذها وإجمالها ، وإما أن يكون وقع في نسخة التاريخ المطبوع سقط ، والأصل « قبل سنة (ست و) سبعين فرأوا أنها مع إجمالها محتملة للوجهين المصرح بها » ، فان كان ولا بد فقد يكون المراد بها معنى ما رُوي عن الإمام أحمد أن أبا عوانة كان في آخر عمره يقرأ من كتب الناس ، يعني اعتماداً على حفظه مع قول أحمد « إذا حدث أبو عوانة من كتابه فهو أثبت ،

١٠٨ وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم » فيكون أبو هشام بالغ في قوله « فلم يسمع منه » / فأما الاختلاط فلا وجه له البتة .

---

(١) هذا هو المتعين ولا حاجة لما بعده فقد صرح الحافظان الجليلان أبو بكر الاسماعيلي وأبو أحمد بن عدي بأن أبا عوانة مات سنة سبعين ومائة ، كما في « تاريخ جرجان » ص ٤٣٨ . المؤلف

٣ - محمد بن علي بن الحسن بن شقيق، في (تاريخ بغداد) ١٣ : ٤١٤ من طريق «أحمد بن محمد بن الحسين البلخي يقول : سمعت محمد بن علي بن الحسن بن شقيق يقول سمعت أبي يقول سمعت عبد الله بن المبارك يقول : لَحَديث واحد من حديث الزهري أحب إليَّ من جميع كلام أبي حنيفة».

فذكر الكوثري ص ١٥١ أثراً قبل هذا، ثم قال «وفي سند الخبر الذي بعده محمد بن شفيق (كذا) وليس بذاك، ومتن الخبر لحديث واحد...»

فمحمد بن علي بن الحسن بن شقيق وثقه النسائي وغيره وقال الحاكم «كان محدث مرو» ولم يغمزه أحد، فأما أبوه فمن جلة أصحاب ابن المبارك احتج به الشيخان في (الصحيحين) وبقية الستة.

٤ - حسين بن حريث أبو عمار المروزي. قال الكوثري ص ٨٣ «كثير الأغراب».

أقول : لم أجد للكوثري سلفاً في هذا، والحسين بن حريث من شيوخ الشيخين في (الصحيحين)، وأبي داود والترمذي والنسائي في كتبهم، ووثقه النسائي وغيره ولم يغمزه أحد.

/ ٥ - علي بن محمد بن مهران السواق. قال الكوثري ص ١٥٦ «من ضعفاء شيوخ الدارقطني» كذا قال، وهذا الرجل روى عنه الدارقطني ووثقه الخطيب ولم يغمزه أحد [1] وتأتي ترجمته في (التنكيل). ١٠٩

٦ - جعفر بن محمد بن شاكر. قال الكوثري ص ١٠٩ :

«بلغ تسعين (سنة) واختل ضبطه».

أقول : أما العمر فذكروا أن جعفراً قارب التسعين، وأما اختلال الضبط فمن مجازفات الكوثري، قال الخطيب (٧ : ١٧٦) : «كان عابداً زاهداً ثقة صادقاً متقناً ضابطا» وأسند عن ابن المنادي «كان ذا فضل وعبادة وزهد، انتفع به خلق كثير

(١) انظر لدفع التشكيك «تاريخ بغداد» ٥ - ٥٩ «وسنن الدارقطني» صفحة ٥٧ و ٢٥٥ و ٤٠٩.

في الحديث » وعنه أيضاً « كان من الصالحين ، أكثر الناس عنه لثقته وصلاحه ، بلغ تسعين سنة غير يسير » .

وبلوغ التسعين لا يستلزم اختلال الضبط كما مر في ترجمة أنس ، ويتأكد ذلك في هؤلاء المتأخرين ، لأن اعتمادهم على أصول مثبتة منقحة محفوظة ، لا على الحفظ ، والله الموفق .

* * *

١١٠ فهذه ثمانية من فروع مغالطات الكوثري ومجازفاته ، / وبقي بعض أمثلتها ، وسترى ذلك في (التنكيل) . وكذلك بقيت فروع أخرى ستراها في (التنكيل) إن شاء الله تعالى ، منها أنه قد يكون في الرجل كلام يسير لا يضر ، فيزعمه الكوثري جرحاً ترد به الرواية ، كما قال في الحسن بن علي الحلواني ، والحسن بن أبي بكر ، وعثمان بن أحمد ابن السماك ومحمد بن عباس بن حيويه .

ومنها أن الكوثري قد يحكي كلاماً في الرجل مع أنه لا يضره بالنسبة إلى الموضع الذي يتكلم عليه ، كأن يروي الخطيب عن رجل كلاماً قاله برأيه ، فيحكي الكوثري في ذلك الرجل كلاماً حاصله أنه لم يكن جيد الحفظ ، كما قال في إبراهيم بن محمد أبي إسحاق الفزاري ويوسف بن أسباط وسفيان بن وكيع وقيس بن الربيع ومؤمل بن إسماعيل ومحمد بن ميمون أبي حمزة ومحمد بن جعفر بن الهيثم .

ومنها أن الخطيب كثيراً ما ينقل بعض الروايات عن بعض المصنفات المشهورة ، ولكنه على عادة أقرانه لا يصرح بالنقل ، بل يرويها بسنده الذي سمع به ذاك الكتاب ، فيتكلف
١١١ الكوثري الكلام في بعض من بين الخطيب وبين / مؤلف الكتاب ، مع أن هذا لا يقدح في الرواية ، إذ معظم الاعتماد في مثل هذا على صحة النسخة ككلامه في عبد الله بن جعفر ابن درستويه ، والحسن بن الحسين بن دوما ، ومحمد بن أحمد رزق ، وأحمد بن كامل .

ومنها : أن الكوثري يعمد إلى كلام قد ردّه الأئمة فيتجاهل الكوثري ردهم ويحتج بذلك الكلام ، ككلامه في علي بن عبد الله بن المديني ، وبشر بن السَّري ، وأحمد بن صالح ،

ومحمد بن بشار ، وإسماعيل بن إبراهيم أبي معمر الهذلي ، وأبي مسهر عبد الأعلى بن مسهر ، وعبد الله بن محمد بن أبي الأسود ، ومحمد بن عبد الله بن عمار .

ومنها : أنه يعمد إلى ما يعلم أنه لا يعد جرحاً البتة فيعتد به ويهول ، مثل كلامه في عبد الله بن الزبير الحميدي ، والحسن بن أبي بكر بن شاذان ، ورجاء بن السندي .

ومنها : أنه يتهم بعض الحفاظ الثقات بتهم لا أصل لها ، كما قاله في الحميدي وأحمد بن علي الأبار ، إلى غير ذلك . وسترى إن شاء الله تعالى هذا كله وغيره في (التنكيل).

وحسبي الله ونعم الوكيل ، وصلى الله وسلم على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه .



فهرس التنكيل

الصفحة

الصفحة

الصفحة

